المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الثلاثاء ـ ٤/١٢/٢٠١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

غزة: وفد من الجهاد الإسلامي يتوجه إلى القاهرة	عرب ٤٨	٣
استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال خلال مواجهات في طولكرم	العربي الجديد	٤
حسين الشيخ يكشف لمعا تفاصيل اللقاء مع ليبرمان	وكالة معا	٤
"أمد" ينشر المشروع الأمريكي لإدانة حماس في الأمم المتحدة	أمد للإعلام	٥

شؤون عربية:

١٠ أيام لحسم مصير «اللجنة الدستورية»: واشنطن تلوّح بالعودة إلى مسار جنيف	الأخبار اللبنانية	٦
"حزب الله" ينفي "إصابة أيّ موقع له" في الضربة الإسرائيليّة على الكسوة السوريّة	وكالة رويترز	٧
غريفيث في صنعاء.. و«التحالف» يسمح بنقل جرحى حوثيين	الحياة اللندنية	٨

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو يبحث مع بومبيو مواجهة «انتقال نشاط إيران من سوريا إلى لبنان»	الشرق الأوسط	١٠
الجيش الإسرائيلي يطلق حملة لكشف أنفاق "حزب الله" أسفل الحدود مع لبنان	الأناضول التركية	١٢
استراتيجية إسرائيل للقضاء على حزب الله: المراحل والأدوات	عربي ٢١	١٣
"واللا" يكشف : هكذا منعت مواجهة أنفاق حزب الله شن عملية عسكرية بغزة	وكالات أنباء	١٤
تصاعد الأصوات المطالبة باستقالة نتنياهو بسبب قضايا الفساد	الغد الأردنية	١٥
ليبرمان: "خرجنا مثل الخرقة" امام حماس وحولنا لهم المال والوقود مجبرين	وكالة سما	١٧

شؤون دولية:

صحيفة تركية: دحلان تعرض للضرب إثر خلاف بشأن خاشقجي مع بن زايد وبن سلمان	القدس العربي	١٧
تمويل حروب أميركا بالخارج.. أرقام فلكية ونتائج غير محسومة	الجزيرة نت	١٨

المقالات والدراسات

لماذا تفشل محاولات إنهاء الانقسام؟	هاني المصري	٢٢
ثلاثة أطراف فلسطينية بعد توقف المصالحة	أحمد جميل عزم	٢٦
القدس تعيد الصراع إلى جذوره	حافظ البرغوثي	٢٨
اختبار صعب للردع الإسرائيلي	محمد السعيد إدريس	٣٠
وقائع تطبيعية بأموال سعودية.. سكة حديد حيفا/ الرياض نموذجا	علي بدوان	٣٣
إلى بيروت دُرْ	جوزيف باحوط	٣٦
التسريبات وارتداداتها الأمريكية	حسن البراري	٣٨
هل يمكن أن يتحول عداء الولايات المتحدة وإيران إلى صداقة	أليكس فاتانكا	٤٠
ماذا عاد الجدل حول الأنشطة الصاروخية الإيرانية؟	د. محمد عباس ناجي	٤٥

غزة: وفد من الجهاد الإسلامي يتوجه إلى القاهرة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/٣

توجه وفد من حركة الجهاد الإسلامي، اليوم الإثنين، من قطاع غزة إلى القاهرة، لينضم إلى الأمين العام للحركة، زياد النخالة، المتواجد هناك منذ الأربعاء الماضي.

ونقلت "الأناضول" عن المكتب الإعلامي للجانب الفلسطيني من معبر رفح تأكيده أن وفدا من حركة الجهاد الإسلامي غادر قطاع غزة عبر المعبر باتجاه مصر.

ونقل عن مصدر فلسطيني قوله إن الوفد يضم أعضاء من المكتب السياسي للحركة.

يشار إلى أن المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي كان قد أكد أن أمين عام الحركة، النخالة، كان قد وصل القاهرة، الأربعاء الماضي، بناء على دعوة مصرية.

وكان قد صرح المتحدث باسم الحركة، مصعب البريم، أن النخالة وصل إلى القاهرة تلبية لدعوة مصرية، للتباحث حول تطورات الوضع الفلسطيني.

وذكر مصدر فلسطيني مطلع أن المباحثات مع النخالة ستتركز حول مباحثات وقف إطلاق النار مع إسرائيل.

وعلى صلة، تجدر الإشارة إلى أن تقارير صحفية كانت قد كشفت، الجمعة الماضي، أن حركة فتح اتخذت قرارا بالانسحاب من مفاوضات المصالحة، وإنهاء أي مبادرة بهذا الشأن، بما في ذلك جهود الوساطة التي تقوم بها المخابرات المصرية.

وكان قد صرح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤول ملف المصالحة في "فتح"، عزام الأحمد، إن الحركة "ستدرس اتخاذ إجراءات في غزة للضغط على حركة حماس من دون التأثير على المواطنين العاديين"، على حد قوله.

وحول زيارة وفد "فتح" الأخيرة القاهرة، أكد الأحمد إنه، وقال "لم تعرض علينا ورقة مصرية إطلاقا خلال وجودنا الأخير في القاهرة، وقال "نحن ذهبنا إلى القاهرة لنعطي رأيًا وليس ورقة... ناقشنا أفكار طرحتها حماس مع المسؤولين المصريين... وبعد حوار ساعتين قلنا كل ما سمعناه مرفوض، ولم نترك ملاحظات عما سمعناه بالبداية... وانتهى الموضوع".

في المقابل، اعتبرت حركة حماس تصريحات الأحمد بأنها انقلاب على جهود مصر لتحقيق المصالحة. وقال الناطق باسم الحركة، فوزي برهوم، في بيان صحفي، إن "تصريحات عزام الأحمد انقلاب واضح على جهود مصر لتحقيق المصالحة، وتحمل تهديدا صريحا لأهلنا في القطاع".

وكان قد غادر وفد من حركة "فتح"، الإثنين الماضي، القاهرة، عائدا إلى رام الله، عقب مناقشات مع مسؤولين مصريين حول ملف المصالحة.

وكان وفد من "حماس"، قد أجرى الأسبوع الماضي مباحثات مماثلة مع المسؤولين المصريين، انتهت الخميس الماضي.

استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال خلال مواجهات في طولكرم

العربي الجديد . ٢٠١٨/١٢/٤

استشهد شاب فلسطيني فجر الثلاثاء، برصاص جيش الاحتلال الإسرائيلي، بالتزامن مع اندلاع مواجهات في مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية.

وأكد رئيس بلدية طولكرم، محمد يعقوب، لـ"العربي الجديد"، استشهاد الشاب محمد حسام حبالي (١٨ عاماً) وهو من ذوي الإعاقة العقلية، وذلك خلال المواجهات التي شهدتها مدينة طولكرم، بعدما أطلقت قوات الاحتلال الرصاص الحي باتجاهه بشكل مباشر وأصابته برأسه.

واقتحمت قوات الاحتلال بآلياتها وجنودها مدينة طولكرم، من ثلاثة مداخل للمدينة، ودهمت العديد من المنازل في الحي الجنوبي من مدينة طولكرم، ما أسفر عن اندلاع مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال، أوقعت عدداً من الإصابات بحالات اختناق، فيما أطلقت قوات الاحتلال النار باتجاه الشاب محمد حبالي، ما أدى إلى استشهاده.

ونقل الشهيد حبالي بمركبة خاصة إلى المستشفى الحكومي بمدينة طولكرم، حيث كان قد فارق الحياة.

ومن المفترض أن يتم تشييع جثمان الشهيد في مدينة طولكرم، ظهر اليوم.

حسين الشيخ يكشف لمعا تفاصيل اللقاء مع ليبرمان

وكالة معا . ٢٠١٨/١٢/٤

كشف حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح اليوم الثلاثاء، تفاصيل لقائه مع وزير الجيش المستقيل أفيجدور ليبرمان.

وقال الشيخ" اللقاء مع ليبرمان تم بناء على طلبه وقد جرى خلال اللقاء حوار ساخن حيث نقلنا موقفنا بشكل واضح والمتمثل بالبدء بتطبيق قرارات المجلس المركزي الداعية الى تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال في ظل عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعه واننا قررنا اعادة النظر بهذه الاتفاقيات. وتم تناول كل التجاوزات والاختراقات الاسرائيليه للاتفاقيات الموقعه والتي لم تعد قائمة امام الاجراءات الاسرائيلية على الارض سواء في القدس او الاستيطان ومصادرةً الاراضي واقتحامات المدن والقرى والمخيمات الفلسطينيه وموضوع الخان الاحمر ورفضنا لقرار الاخلاء، والاعتقالات وهدم البيوت".

وأضاف" كذلك طلبنا رفع كل اشكال الحصار على قطاع غزة، وامام كل ذلك فان القيادة الفلسطينية تنتظر الرد النهائي من الحكومة الاسرائيلية في اعادة النظر بالاتفاقيات الموقعه في مساراتها المتعدده . واكدنا ان خيار انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينيه على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها هو

الخيار الاستراتيجي الذي يرسي دعائم السلام والاستقرار في المنطقة. والشعب الفلسطيني يبحث عن الخلاص من الاحتلال ولا يبحث عن تجميل صورة الاحتلال بحلول اقتصادية او غيرها، نحن طلاب حرية واستقلال ولا نبحث عن رغيف خبز مجبول بالدم جراء وجود الاحتلال."

وأكد" نرفض اي حل ينتقص من حقوقنا او يجزئ وطننا وعلى رأسها صفقة القرن، وأكدنا لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة. ورفضنا رؤيته رفضا قاطعا والمرتكزة على حلول انتقالية تكرس الاحتلال للابد على ارضنا. وقلنا ان مرحلة الحلول الانتقالية قد انتهت واننا نبحث عن حل واحد ووحيد يكفل انهاء الاحتلال على ارضنا وقيام دولتنا المستقلة. ولم يصلنا الرد لانه استقال من منصبه."

"أمد" ينشر المشروع الأمريكي لإدانة حماس في الأمم المتحدة

أمد . ٢٠١٨/١٢/٣

أكدت الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، في دورتها الثالثة والسبعون، أنها تدعم السلم العادل والدائم والشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفقاً للقانون الدولي.

وأوضحت أن جميع أعمال العنف ضد المدنيين، لاسيما أعمال الارهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير لا تؤدي إلا إلى تقويض الثقة وتعميق الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سملي.

وأدنت الجمعية العامة إطلاق حماس الصواريخ بصورة متكررة إلى داخل إسرائيل والتحريض على العنف مما يعرض المدنيين للخطر.

وطالبت حماس والأطراف المقاتلة الأخرى، بما فيها حركة الجهاد الفلسطينية إلى وقف جميع الأعمال الاستفزازية والأنشطة العنيفة، بما في ذلك عن طريق استخدام الأجهزة الحارقة المحمولة جواً.

كما أدانت استخدام الموارد من جانب حماس في غزة لإقامة بنى تحتية عسكرية تشمل أنفاقاً للتسلل إلى إسرائيل، ومعدات لإطلاق صواريخ على المناطق المدنية، في حين يمكن استخدام هذه الموارد لتلبية الاحتياجات الملحة للسكان المدنيين.

ودعت إلى الاحترام التام من قبل جميع الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك ما يتعلق بحماية السكان المدنيين.

كما دعت إلى وقف جميع أشكال العنف والتحريض الموجهة ضد موظفي المساعدة الطبية والإنسانية، وتكرر تأكيدها على أهمية احترام حرمة ماني الأمم المتحدة وحيادها.

وشجعت الأمم المتحدة على اتخاذ خطوات ملموسة باتجاه المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك دعماً لجهود الوساطة التي تبذلها مصر، وخطوات محددة نحو إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية، وكفالة سير أعمالها على نحو فعال في قطاع غزة.

ورحبت بانخراط الأمي العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، مؤكدة على ضرورة مواصلته من أجل تقديم المساعدة، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، للجهود المبذولة في سبيل خفض التوتر الذي يشوب الوضع، والتصدي على نحو عاجل للاحتياجات القائمة في مجال البنية التحتية والمساعدة الإنسانية والتنمية الاقتصادية.

---

١٠ أيام لحسم مصير «اللجنة الدستورية»: واشنطن تلوّح بالعودة إلى مسار جنيف

الأخبار . ٢٠١٨/١٢/٤

قلّل عجز اجتماعات «أستانا» الأخيرة عن اجتراح حلّ لمعضلة «اللجنة الدستورية»، فرص تشكيلها قبل نهاية العام الجاري، أي في زمن المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا. وهو ما أتاح المجال أمام عتبة جديدة من الخلاف الدولي على الملف السوري، بانت بوادرها بوضوح في التصريحات الأخيرة الصادرة عن مسؤولي وزارة الخارجية الأميركية. مفتاح هذه المرحلة الجديدة من الكباش، وفق ما تشير التطورات، سيكون رهن ما تحمله الأيام العشرة التي تفصلنا عن ١٤ كانون الأول موعد الإحاطة الجديدة التي يقدمها دي ميستورا أمام مجلس الأمن؛ وتحديداً احتمالات التفاهم حول صيغة «بديلة» لتشكيل «اللجنة الدستورية»، من عدمها. وتُظهر التحركات الأميركية ترقباً وتحضيراً لإعلان «رسمي» ينعى مبادرة «الدستورية» التي ولدت في سوتشي الروسية، قد يخرج عن المبعوث الأممي في إحاطته المقبلة. دي ميستورا كان قد وعد في كلمته الأخيرة بالعمل حتى آخر فرصة لتشكيل «اللجنة»، وأكد أنه في حال الفشل، سيحدد بوضوح «على من تقع المسؤولية» في ذلك. هذا التصريح، لاقاه بيان لوزارة الخارجية الأميركية قبل أيام، هاجم مسار «أستانا» وطالب المجتمع الدولي بتحميل دمشق المسؤولية الكاملة عن «فشل التسوية السياسية».

ضمن هذا التصور، التأم شمل ممثلي دول «المجموعة المصغّرة» في واشنطن، بحضور الفريق الأميركي المعني بالملف السوري، وعلى رأسهم الممثل الخاص لوزارة الخارجية لشؤون سوريا جايمس جيفري؛ ودُعي إلى اللقاء الذي سيستمر لمدة يومين، للمرة الثانية، وفد من «هيئة التفاوض العليا» المعارضة يرأسه نصر الحريري. وعقب انتهاء اجتماعات اليوم الأول، خرج جيفري في مؤتمر صحافي للحديث عما تم نقاشه وعن الخطوات المرتقبة لبلاده و«المجموعة المصغرة». وأوضح أن بلاده كانت تنتظر من لقاء «أستانا» الأخير أن يخرج بتوافق حول تشكيلة «اللجنة الدستورية»، وهو ما لم يحدث على حد تعبيره، مضيفاً إن البيان الختامي لم يلتزم بالموعد المحدد لإنشاء اللجنة في نهاية العام الجاري واكتفى بصياغة «في أسرع وقت ممكن». وأشار إلى أن «المجموعة المصغرة» في اجتماعها أكدت على دعم توجه دي ميستورا وبيانه الأخير حول «فشل أستانا»، وباتت تنتظر موعد ١٤ كانون الأول، لبيان ما إذا كان هناك تعاون من دمشق وحلفائها في إطار تشكيل «الدستورية». وأكد أن بلاده عملت مع كل من تركيا وألمانيا وفرنسا، خلال القمة الرباعية في إسطنبول، وتم

تحديد مهلة تشكيل «اللجنة الدستورية» حتى آخر كانون الأول الجاري، ولكن الجانب الروسي حاول التنصّل من هذا الموعد واعتباره استرشادياً وليس ملزماً.

السؤال الأبرز الذي وجّهته إحدى الصحافيات للدبلوماسي الأميركي، كان حول الخطوات المرتقبة من واشنطن و«المجموعة المصغرة» في حال انقضاء المهلة (حتى ١٤ كانون الأول) ولم يُحرز أي تقدم على مسار «اللجنة الدستورية»؛ وفي ردّه قال جيفري إنه لا يمكن حينها الاستمرار في الاعتماد على «مبادرة سوتشي/ أستانا» وسيتوجب حينها العودة إلى المسار الذي ترعاه الأمم المتحدة في جنيف. وحول مدى احتمال تعاون الحكومة السورية في هذه الحال، قال إن دمشق وحلفاءها يعولون على تحقيق ٣ نقاط «لن تحصل أي منها من دون المضي في مسار الحلّ السياسي»، موضحاً أن تلك النقاط هي عودة اللاجئين وإعادة الإعمار والاعتراف الدولي بشرعية الحكومة السورية. وبالتوازي، أكد أن بلاده ترحّب بصمود الاتفاق الخاص بمنطقة إدلب، وهي ترى أن «التهدئة يمكنها أن تستمر» تبعاً للتقييمات القائمة على اتصالات مع الجانبين الروسي والتركي في هذا الشأن، مشيراً إلى أن المعارضة الآن باتت أكثر قدرة على الالتزام بوقف إطلاق النار.

وعن مستقبل الأراضي التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديموقراطية» وانسحاب القوات الأميركية من سوريا، أكد أن بلاده «لا تملك أجندة سياسية» مع القوى هناك، وهي ملتزمة «وحدة وسيادة الأراضي السورية»، موضحاً أن مهمة قوات بلاده تنتهي بعد «هزيمة داعش... وإخراج القوات الإيرانية... وإنجاز الحل السياسي». ولفت في معرض رده على سؤال إلى أن بلاده «تراقب النشاط الإيراني في سوريا... وليست وحدها من تراقب ذلك». وأشار إلى أن بلاده تواصلت مع الجانب التركي في شأن منبج، وسلمته قائمة بأسماء عناصر «وحدات حماية الشعب» الكردية الذين غادروا المدينة؛ كما لفت إلى اتفاق تركي ـ أميركي على فحص الأسماء التي تشغل قيادة «مجلس منبج العسكري» و«المجلس المحلي» للمدينة، والتوافق حولها.

"حزب الله" ينفي "إصابة أيّ موقع له" في الضربة الإسرائيليّة على الكسوة السوريّة

رويترز ـ ٢٠١٨/١٢/٣

قال مصدر كبير في "حزب الله" اللبناني اليوم إن مواقع الجماعة والمواقع الإيرانية في سوريا لم تصب الأسبوع الماضي خلال ما وصفته وسائل الإعلام الرسمية السورية بهجوم على جنوب دمشق.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن إسرائيل شنّت هجوما صاروخيا في المنطقة مساء الخميس. ولم تكشف إسرائيل عما إذا كانت شنت الهجوم، ولم تحدد وسائل الإعلام الرسمية السورية الجهة التي نفذته.

وإيران والجماعة المدعومة من طهران من اللاعبين الرئيسيين في الحرب السورية. ويثير نفوذهما قلق إسرائيل التي شنت الهجمات مرة بعد مرة على ما تصفها بانها أهداف إيرانية، ومدعومة من إيران في سوريا.

وقالت وسائل الإعلام الرسمية السورية إن الدفاعات الجوية السورية أحبطت هجوما الخميس شنته "أهداف معادية" لم تحددها في منطقة الكسوة.

وقال المصدر في "حزب الله" لـ"رويترز": "المراكز الإيرانية ومراكز حزب الله في الكسوة جنوب سوريا لم تتعرض لأي قصف".

وقال مصدر منشق عن الجيش السوري وقت الهجوم إن الأهداف التي تعرضت للقصف تشمل كتيبتين للجيش السوري فيهما وجود لـ"حزب الله".

وقال مصدران كبيران في المخابرات بالمنطقة إن المكان الذي قيل إن الواقعة حدثت فيه يضمّ مركزا للاتصالات والدعم اللوجستي لجنوب سوريا قرب الحدود مع إسرائيل، ويتبع "حزب الله".

في أيلول، قال مسؤول إسرائيلي كبير إن بلاده شنت أكثر من ٢٠٠ هجوم على أهداف إيرانية في سوريا خلال العامين الماضيين.

وتفيد مصادر إقليمية بأن إسرائيل بدأت شنّ ضربات عسكرية في سوريا عام ٢٠١٣ ضد ما تشتبه في أنها عمليات نقل أسلحة وانتشار للقوات الإيرانية ومقاتلي "حزب الله".

وقال معارض سوري على دراية بالمنطقة الخميس إن إسرائيل استهدفت المنطقة، لأن ثكنات للجيش السوري هناك أصبحت مركز تجنيد للقوى المدعومة من إيران.

غريفيث في صنعاء.. و«التحالف» يسمح بنقل جرحى حوثيين

الحياة - ٢٠١٨/٢/٤

وصل مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث صنعاء أمس (الاثنين)، بينما تخلي طائرة تابعة للأمم المتحدة ٥٠ جريحاً من ميليشيات الحوثيين المتمردة المدعومة من إيران إلى مسقط في خطوة تندرج في إطار «بناء الثقة» تمهيداً لمفاوضات السلام المتوقعة في السويد الشهر الجاري.

وتأتي زيارة غريفيث بعد إعلان التحالف لدعم الشرعية في اليمن الذي تقوده السعودية أمس، أن طائرة تابعة للأمم المتحدة ستخلي ٥٠ جريحاً من الحوثيين إلى مسقط لدواع إنسانية، إضافة إلى ٥٠ مرافقاً و٣ أطباء يمنيين وطبيب يتبع للأمم المتحدة.

وشدد المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد الركن تركي المالكي على جهود قيادة التحالف في تقديم كافة التسهيلات والجهود لدعم مساعي المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن للوصول إلى حل سياسي، وتقديم كافة التسهيلات للحالات الإنسانية وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية.

من جانبه، أكد وزير الاعلام في الحكومة اليمنية معمر الأرياني، عبر حسابه في «تويتر»، أن الموافقة تأتي «لتسهيل انعقاد المشاورات، وإزالة اي ذرائع يتذرع بها الانقلابيون للتملص من فرص السلام».

وبحسب الارياني فإنه «لن يبقى أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة أي أعذار بعد أن قدمت الحكومة (...) كل ما يمكن تقديمه من أجل الدفع بمسار التسوية السياسية للازمة اليمنية»، محذراً أنه «إذا ما فشلت هذه الجهود فإن خيار الحسم العسكري سيكون هو الطريق الوحيد لانهاء معاناة شعبنا اليمني».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قال في بوينوس آيرس الخميس، حيث شارك في اجتماعات قمّة مجموعة العشرين: «لا أريد أن أرفع سقف التوقّعات كثيراً، لكنّنا نعمل بكدّ من أجل ضمان أن نتمكّن من أن نبدأ محادثات سلام مجدية هذا العام».

وحذر الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المكلف الشؤون الانسانية مارك لوكوك، الأحد من أن اليمن يقف على حافة «كارثة كبرى»، وذلك في ختام زيارة قام بها لثلاثة أيام. وذكر ان «الأوضاع المتدهورة» في اليمن ستحتاج إلى مساعدة أضخم في العام المقبل.

وفي الرياض، أوضح المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن في مؤتمر صحافي أمس، أن ميناء الحديدة خالٍ من السفن منذ ثلاثة أيام، بسبب قيام الميليشيات الحوثية بعرقلة دخول السفن إليه.

وأشار إلى أن التحالف أصدر ١٤ تصريحاً لسفن متوجهة للموانئ اليمنية تحمل مواد غذائية ومشتقات نفطية، كما أصدر ٢٣ تصريحاً جوياً، و١٤ تصريحاً بحرياً، وستة تصاريح برية، و٦١ تصريحاً لحماية القوافل، بإجمالي ١٠٤ تصاريح، خلال الـ ٧٢ ساعة.

وأضاف ان هناك خمس سفن تنتظر الدخول لميناء الحديدة والصليف، ومدة الانتظار ٢٦ يوماً، «حيث ما زالت ميليشيا الحوثي الانقلابية تؤثر على الشعب اليمني، بتعمدها تعطيل دخول وتفريغ حمولة تلك السفن الخمس».

إلى ذلك، رأس المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله الربيعة، بمقر المركز في الرياض أمس، الاجتماع التنسيقي الثاني رفيع المستوى لمتابعة المساهمة المالية المشتركة المقدمة من المملكة والإمارات لدعم وتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨، في حضور وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك، ومساعد وزير الخارجية والتعاون الدولي لشؤون التنمية الدولية الإماراتي سلطان الشامسي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة التحديات التي تواجه العمل الإنساني في اليمن وما تقوم به المليشيات الحوثية من انتهاكات لحقوق الشعب اليمني، وبحث آليات دراسة الاحتياج الإنساني وأنها يجب أن تبنى على معايير علمية مهنية محايدة.

كما تم بحث آليات الوصول للمناطق الأكثر احتياجًا والتطرق إلى استخدام جميع المعابر اليمنية لإغاثة جميع المحافظات اليمنية دون استثناء، إضافة إلى مناقشة كيفية تحفيز منظمات الأمم المتحدة لسرعة تنفيذ برامجها في اليمن وكذلك استعراض آليات الرقابة والتدقيق.

ميدانياً، استعاد الجيش اليمني السيطرة على سلسلة جبال استراتيجية في مديرية محافظة صعدة.

وأشارت مصادر ميدانية إلى أن قوات الجيش استعادت السيطرة على سلسلة جبال الأزهور الاستراتيجية في مديرية رازح شمالي محافظة صعدة.

وشنت قوات الجيش بمساندة مقاتلات التحالف العربي هجوماً مباغتاً على مواقع لميليشيات الحوثي الإيرانية في سلة جبال الأزهور، الأمر الذي دفع مسلحي الميليشيات إلى الفرار.

وأسفرت المواجهات والغارات عن سقوط عشرات القتلى والجرحى في صفوف ميليشيات الإيرانية، علاوة على تدمير عدد من الآليات العسكرية التابعة لها.

وفي الحديدة، سقط قتلى وجرحى في صفوف ميليشيات الحوثي، عقب هجوم شنته قوات دعم الشرعية اليمنية.

واستهدف الهجوم جيوبا للمليشيات باتجاه مزارع «الجاح الأعلى» في مديرية «بيت الفقية» جنوب محافظة الحديدة، في وقت قصفت مدفعية القوات اليمنية المشتركة والتحالف العربي مواقع للميليشيات جنوب وغربي مديرية التحيتا بالمحافظة.

نتنياهو يبحث مع بومبيو مواجهة «انتقال نشاط إيران من سوريا إلى لبنان»

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٨/١٢/٤

أفادت مصادر سياسية عليمة في تل أبيب أن اللقاء الذي عقده رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على عجل مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في بروكسل الليلة الماضية (الاثنين – الثلاثاء)، تناولت «تطورات انتقال النشاط الإيراني من التركيز على سوريا إلى التركيز على لبنان».

وقالت المصادر بأن اللقاء بدا ملحا للجانبين، الإسرائيلي والأميركي، إذ كان مقررا ليوم غد، الأربعاء، لكن تحديد جنازة الرئيس الأميركي الأسبق، جورج بوش الأب، ورغبة بومبيو بحضورها، جعلتهما يقرران تبكيرها بيومين وعدم تأجيلها إلى وقت آخر. وقال الناطق العسكري الأسبق للجيش الإسرائيلي، الذي يعمل محررا للشؤون العسكرية والأمنية في موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، رون بن يشاي، أمس، إن «لقاء نتنياهو – بومبيو يذكّر بلقاءات رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، مع مسؤولين في الإدارة الأميركية حينذاك، قبيل قصف منشأة سورية في دير الزور، قالت إسرائيل إنها مفاعل نووي قيد البناء».

وأضاف بن يشاي أن التقديرات السائدة هي أن نتنياهو سيتحدث مع بومبيو حول المصانع التي تقيمها إيران في لبنان وتعمل على تحسين وتطوير الصواريخ الموجودة بحوزة حزب الله اللبناني لجعلها أكثر دقة في لبنان، وتصيب أهدافا استراتيجية في إسرائيل.

وربطت مصادر إسرائيلية بين هذا الحراك وبين عدة تطورات حصلت مؤخرا، أبرزها: «قيام إيران بإرسال طائرة نقل الأسلحة إلى لبنان، قبل يومين، والتي على غير عادتها لم تهبط في دمشق وحطت بدلا من ذلك في مطار بيروت، وقالت مصادر أمنية في تل أبيب إنها كانت تحمل قطع غيار ضرورية لتحديث الصواريخ المذكورة وتحسينها، إضافة إلى «قيام الروس بتشديد لهجتهم ضد الغارات الإسرائيلية في سوريا وتنفيذ الغارتين الجديدتين

على سوريا في اليومين الماضيين وتراشق التهديدات بين حزب الله وإسرائيل وحرب أشرطة الفيديو بينهما حول خطر نشوب حرب».

وبحسب بن يشاي، فإن مصادره لا تستبعد أن يكون الغرض من لقاء نتنياهو – بومبيو هو «التمهيد لعملية (عسكرية) إسرائيلية محتملة لإحباط مجهود إيران وحزب الله». وتوقع أن يستعرض نتنياهو أمام الوزير الأميركي ومرافقيه الإجراءات الإيرانية الأخيرة وأبعادها وأن يطلب منهم الدعم في حال شنت إسرائيل عملية عسكرية كهذه، وفي حال نتج عنها تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي. وتوقع بن يشاي أن ينقل بومبيو الموضوع إلى الرئيس دونالد ترمب ومستشار الأمن القومي جون بولتون، وأن يرفق بومبيو رسالة نتنياهو بتوصية تقضي بمساعدة إسرائيل في الحلبة الدولية، وربما يتم ذلك بواسطة نشر «تحذير أخير» لإيران، قبل شن عملية عسكرية. وأضاف أنه من الجائز أن مجرد النشر حول لقاء نتنياهو – بومبيو، الذي كان بالإمكان عقده سرا، يشكل جزءا من حملة الرسائل التي توجهها إسرائيل إلى لبنان وإيران، وربما تمنع شن العملية.

لكن هذه التطورات تواجه في إسرائيل، حاليا، بصمت مطبق من الجيش والمخابرات. ويرى بعض المقربين من القيادات العسكرية الإسرائيلية أن الأمور ليست بهذه الدرجة من الخطورة، وأن هناك تخوفات من أن يكون نتنياهو يلجأ إلى إثارة أجواء حربية لكي يغطي على تعمق ورطته في قضايا الفساد وقرب توجيه لائحة اتهام ضده. فالمعروف حتى الآن أن طرفي الصراع، إسرائيل وحزب الله، غير معنيين بالحرب على الأقل في هذه الحقبة من الزمن.

وحتى بن يشاي انتبه لذلك وكتب قائلا: «توقيت الحديث عن عملية عسكرية أو حرب بين إسرائيل وحزب الله يثير إشكالية من وجهة نظر الرأي العام الإسرائيلي. فإذا أمر نتنياهو بشن عملية عسكرية في لبنان أو سوريا أو في كلتيهما بعد نشر نتائج تحقيق الشرطة في الملف ٤٠٠٠. أمس، فإنه سيُتهم بأنه قام بذلك من أجل صرف أنظار الرأي العام في إسرائيل من وضعيته القانونية (كمشتبه بالفساد وتلقي الرشوة) ومن أجل إرجاء قرار المستشار القضائي للحكومة بتقديم لائحة اتهام ضده. وسيتهم بأنه ضحى بمقاتلين إسرائيليين على مذبح بقائه على كرسي رئاسة الحكومة. لذلك أتوقع أن يواجه صعوبة في اتخاذ قرار بهذا الاتجاه أو ذاك. ومن أجل منع توجيه انتقادات كهذه لنتنياهو، فإنه سيضطر إلى الحصول على مصادقة حازمة من الكابينيت بشأن أي خطوة ينفذها كرئيس للحكومة ووزير للأمن».

يذكر أن وفدا أمنيا رفيعا رافق نتنياهو إلى اللقاء مع بومبيو، ضم كلا من رئيس الموساد، يوسي كوهن، ورئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات، وسكرتيره العسكري، في بلوس. وقد أصدر نتنياهو بيانا قبيل مغادرته إلى بروكسل، أمس الاثنين، قال فيه إنه يلتقيه «لأننا على اتصال مستمر مع أصدقائنا الأميركان». وقال إنه سيبحث معه «سلسلة من التطورات الإقليمية والإجراءات التي نتخذها معا من أجل صد العدوان الذي تمارسه إيران والمنظمات الموالية لها في الشمال. وبطبيعة الحال سنبحث أيضا قضايا أخرى».

وكانت وسائل الإعلام العبرية قد ذكرت أن الجهود الإسرائيلية الموجهة ضد إيران امتدت من سوريا إلى لبنان، منذ تشديد روسيا مواقفها إزاء إسرائيل بعد إسقاط طائرة «إيل – ٢٠» الروسية منتصف سبتمبر (أيلول)

الماضي. وقالت مصادر أمنية إن الهجوم الإسرائيلي الذي استهدف مواقع في سوريا الخميس الماضي، كان «محدودا جدا»، بسبب القيود الروسية. ولذلك فإنها عادت إلى العمل ضد «المشروع العسكري الإيراني» هناك، ما دفع طهران إلى نقل جزء ملموس من أنشطتها من سوريا إلى لبنان.

الجيش الإسرائيلي يطلق حملة لكشف أنفاق "حزب الله" أسفل الحدود مع لبنان

الأناضول التركية ـ ٢٠١٨/١٢/٤

أطلق الجيش الإسرائيلي، حملة أسماها "درع الشمال"، لكشف أنفاق يقول إن منظمة "حزب الله" اللبنانية، تقوم بحفرها أسفل الحدود الإسرائيلية– اللبنانية.

جاء ذلك في تصريح مكتوب لأفيخاي أدرعي، المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي، أرسل نسخة منه للأناضول.

وأشار أدرعي، إلى أنه تم إطلاق هذه الحملة في ساعات الليلة الماضية.

وأضاف "تهدف الحملة التي أطلقها الجيش بقيادة المنطقة الشمالية، وبمشاركة هيئة الاستخبارات، وسلاح الهندسة، وإدارة تطوير وسائل قتالية، إلى إحباط الأنفاق الهجومية داخل أراضينا".

ولفت إلى أنه "يقود الحملة العسكرية، التي تشارك فيها قوات كبيرة، قائد القيادة الشمالية في الجيش يؤال ستريك".

وذكر أدرعي، أنه "قام الجيش الإسرائيلي بتعزيز قواته في القيادة الشمالية، ويبقى في حالة جاهزية كبيرة لتطورات لو حصلت".

وقال "تم الإعلان عن عدة مناطق بالقرب من السياج الأمني في الشمال، مناطق عسكرية مغلقة".

وأضاف "لا توجد أية تعليمات لسكان الشمال، حيث تم إطلاع رؤساء سلطات محلية بالموضوع وسيبقى الجيش على تواصل معهم".

وأشار أدرعي، إلى أنه "في السنوات الأخيرة وفِي إطار الاستعداد لمواجهة هذا التهديد تم تطبيق خطة دفاعية خاصة في المنطقة، تضمنت أعمال لإقامة جدران وعوائق صخرية، بالاضافة إلى أعمال تجريف للأراضي".

وقال "تهدف هذه الخطة الدفاعية لمنع العدو من تحقيق قدراته الهجومية".

وتابع "الاستعداد القتالي لتطبيق هذه الخطوة مستمر في هيئة الأركان العامة خلال سنوات، مما أدى إلى توفر الظروف العملياتية في هذه الفترة".

واعتبر أدرعي، أن "حفر الأنفاق، التي تم كشف أمره من قبل جيش الدفاع بشكل مسبق وقبل أن تشكل تهديدًا فوريًا لمواطني إسرائيل، يعتبر خرقًا فادحًا للسيادة الإسرائيلية".

واستطرد أن ذلك يشكل دليلا آخر للخروقات الخطيرة التي تنفذها منظمة "حزب الله" اللبنانية، "متجاهلةً قرارات الأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار ١٧٠١، حيث تنشط داخل قرى في جنوبي لبنان.

وحمّل أدرعي، الحكومة اللبنانية مسؤولية كل ما يجري داخل أراضيها من الخط الأزرق شمالًا، قائلا "هذه الأنفاق تثبت عدم تطبيق الجيش اللبناني لمسؤولياته في تلك المنطقة".

استراتيجية إسرائيل للقضاء على حزب الله: المراحل والأدوات

عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/٤

قالت ورقة بحثية إسرائيلية إن "هناك حاجة لإيجاد استراتيجية إسرائيلية لتدمير حزب الله، والقضاء عليه، من خلال القيام بسلسلة قرارات وخطوات متفاعلة في ساحة يكثر فيها اللاعبون، ومن أجل إنجاح هذه الاستراتيجية فإن إسرائيل مطالبة بعدة عمليات استباقية ضده مباشرة، وضد داعميه وحلفائه".

وأضافت الدراسة التي أعدها الباحث العسكري الإسرائيلي، عوفر يسرائيلي، ونشرتها مجلة يسرائيل ديفينس للعلوم العسكرية، وترجمتها "عربي٢١" أن "الاستراتيجية الإسرائيلية ضد حزب الله تشمل المراحل التالية"..

تصعيد الاغتيالات

يقول معد الدراسة إن "المرحلة الأولى في هذه الاستراتيجية تتطلب أن يشعر قادة الحزب بأنهم مهددون في حياتهم، وأنهم عرضة دائمة للاغتيال، من خلال توسيع رقعة التهديد الإسرائيلي ضدهم، وزيادة الضغوط عليهم، بمن فيهم رجال الحكومة اللبنانية والمسؤولون البارزون في الدولة الذين يساعدون الحزب، بجانب الجهاز المساند للحزب في أوساط السكان جنوب لبنان".

وأشار يسرائيلي، الخبير بسياسات الأمن القومي والدولي وشؤون الشرق الأوسط، إلى أن "هذه المرحلة تتطلب تشغيل إسرائيل للمخبرين والمساعدين الذين يوفرون المعلومات اللازمة عن الحزب، مقابل مبالغ مالية، بالإبلاغ عن أماكن أسلحته ومستودعات صواريخه وشبكة مصالحه داخل لبنان وخارجه، لتتحول جميعها إلى بنك أهداف إسرائيلي مستقبلي، كما أن استهداف داعمي الحزب ومناصريه يجب أن يتجاوز حدود لبنان الجغرافية".

عقيدة الضاحية

أما "المرحلة الثانية في هذه الاستراتيجية، فهي أن المعركة الإسرائيلية الشاملة والبعيدة المدى ضد حزب الله هي في الأساس ردعية استباقية وعسكرية عملياتية، ويمكن اعتبارها إجمالا حربا ضد دولة لبنان من خلال القيام بحملة إعلامية تعزز فكرة عقيدة الضاحية، والخراب الذي سيشمل لبنان بأي معركة عسكرية مستقبلية، ما سيعمل على زعزعة الشرعية التي يتمتع بها الحزب حاليا في أوساط المدنيين اللبنانيين".

و"المرحلة الثالثة في هذه الاستراتيجية الإسرائيلية تركز على إيران، حيث إن استثمارها في الحزب كبير وعظيم، لأنه يعتبر بنظرها رادعا لإسرائيل من مغبة أي استهداف لمشاريعها النووية، لذلك فإن هذه الاستراتيجية يجب أن تشمل إيران أيضا بصورة قاسية من خلال عدد من الأدوات والوسائل".

استهداف إيران

يسرائيلي، معد الدراسة، الباحث بمعهد السياسات والاستراتيجية بمدرسة لاودر للحكم والدبلوماسية والاستراتيجية بالمركز متعدد المجالات في هرتسيليا، شرح هذه الوسائل، وحصرها بالنقاط التالية:

التسبب بخسائر مالية فادحة لإيران من خلال ضرب المقدرات العسكرية التي أنفقتها على الحزب خلال السنوات الماضية، وضرب قدراتها الاقتصادية بإقناع واشنطن بتوسيع رقعة عقوباتها ضد طهران على خلفية دعمها للحزب.

وإيجاد تهديد جدي وجودي على النظام الإيراني بإقامة علاقة وصلة بين دعم طهران للحزب وزيادة المخاطر التي ستشكلها تل أبيب على بقاء النظام ووجوده، من خلال العمل على توسيع رقعة دعمها لمعارضي النظام الإيراني، على غرار ما حصل في الثورة الخضراء ٢٠٠٩.

والدعم الإسرائيلي للأقليات الإثنية داخل إيران التي تطالب بالحكم الذاتي مثل الأكراد والأهواز والبلوشستان والتركمان.

وإيجاد بديل لطهران بإقامة سفارة إيرانية بديلة في تل أبيب تعمل عبر معارضي النظام القائم، ومن الشخصيات الإيرانية الفاعلة في أوروبا والولايات المتحدة، بما في ذلك وريث الحكم البهلوي السابق.

وزيادة التأثير على طهران من خلال استغلال العلاقات الجيدة بين إسرائيل ودول الخليج العربي وأذربيجان.

ضرب لبنان الدولة

وقالت الدراسة الإسرائيلية إن "كل هذه الوسائل والأدوات كفيلة بأن تعيد التوازن والردع في سياسة طهران تجاه دعم الحزب في لبنان، لأن المعركة القادمة قد لا تكون فقط ضد رسولها في المنطقة، بل ضد إيران ذاتها، وليس في لبنان".

أما "المرحلة الرابعة من الاستراتيجية الإسرائيلية ضد حزب الله فهي زيادة مستوى التأثير على الحزب بحيث يكون مصدره سوريا التي يخشى رئيسها من سقوط نظامه، عبر إيجاد تهديد جدي باتجاه المعابر البرية والجوية التي تنقل قوافل الأسلحة الواصلة من دمشق إلى بيروت، وزيادة الحديث الدائم عن أن استمرار علاقات النظام السوري بالحزب كفيلة بزعزعة استقراره، والقيام ببعض العمليات الميدانية التي تعزز هذه الأحاديث".

الدراسة الإسرائيلية ختمت بالقول إن "حزب الله يشكل تهديدا جديا على إسرائيل، وترسانته الصاروخية القوية والمتطورة تحد من قدراتها ونواياها باتجاه إحباط المشروع النووي للدولة الأم للحزب، وهي إيران، وبالتالي فإن تدهور الوضع معه لمستوى حرب أمر قائم وممكن، وفي هذه الحالة يجب على إسرائيل أخذ زمام المبادرة وصولا للقضاء عليه، وهذه الاستراتيجية في حال إخراجها لحيز التطبيق على الأرض كفيلة بتحقيق ذلك الهدف".

"واللا" يكشف : هكذا منعت مواجهة أنفاق حزب الله شن عملية عسكرية بغزة

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/٤

قال موقع "واللا" العبري إن عملية "الدرع الشمالي" للقضاء على أنفاق حزب الله على الحدود الإسرائيلية اللبنانية تم إقرارها الشهر الماضي.

وأضاف الموقع أنه في اجتماع وزاري في الشهر الماضي تقرر عدم إطلاق عملية واسعة النطاق في قطاع غزة إثر جولة التصعيد الأخيرة، وتمت مناقشة تهديد أنفاق حزب الله في الشمال بشكل مطول.

وأشار إلى أن السبب الرئيسي لقرار "الكابينت" السعي إلى وقف إطلاق النار مع حماس وعدم إطلاق عملية في غزة هي عملية "الدرع الشمالي" ضد أنفاق حزب الله.

ونوه الموقع إلى أن الجيش الإسرائيلي رفض التعليق على النشاط الذي يقوم به على الجانب اللبناني. وحسب "واللا" تم إخبار رؤساء بلديات الشمال في منطقة المطلة وحولها الليلة الماضية في تفاصيل الحملة العسكرية، وتم إعلان المطلة منطقة عسكرية مغلقة.

وأوضح الموقع أن التكنولوجيا التي استخدمها الجيش في أنفاق قطاع غزة ستساعد في تحديد مواقع الأنفاق على حدود لبنان.

تصاعد الأصوات المطالبة باستقالة نتنياهو بسبب قضايا الفساد

الغد الأردنية ـ ٢٠١٨/١٢/٤

تعالت الأصوات في المعارضة الإسرائيلية، وبين المحللين وصناع الرأي، المطالبة باستقالة بنيامين نتنياهو من منصبه في رئاسة الحكومة، على إثر توصية الشرطة بتقديمه للمحاكمة في قضية فساد ثالثة. في حين شن نتنياهو هجوما واسع النطاق على الشرطة، زاعما أنها وقائدها المستقيل يخططون للإطاحة به.

وكانت وحدة التحقيق الخاصة في الشرطة قد قدمت، توصيتها بمحاكمة نتنياهو بقضية فساد جديد، هي الثالثة خلال العام الحالي. وحسب الأنظمة، فإن القرار النهائي لتقديم لائحة اتهام، هو بيد المستشار القضائي للحكومة، الذي يماطل منذ ١٠ أشهر في البت في قضيتي فساد أخريين، أوصت الشرطة بمحاكمة نتنياهو، بتهم تلقي الرشاوى وخيانة الأمانة، والمنصب.

ويدور الحديث في ما سمي بـ "ملف ٤٠٠٠"، وحسب فإن نتنياهو وعد صديقه، المالك السابق لشركة الاتصالات الأرضية، شاؤول الوفيتش، بامتيازات، وتسهيلات مختلفة في عدة مجالات، مقابل أن يضمن الوفيتش تغطية ودية لنتنياهو في الموقع الاخباري "والا" الإسرائيلي، الواسع الانتشار، والذي كان يملكه إلوفيتش.

وبموجب القانون، فإن نتنياهو ليس ملزما بالاستقالة من منصبه في حال مثل أمام المحكمة. إلا أن أجواء الرأي العام لن تهدأ، وستطالب بتجميد منصبه أو استقالته، إلى حين انتهاء المحاكمة. وهذا ما يريد نتنياهو تجنبه. ولكن الأهم من هذا، أن قرارات نهائية تقضي بمثوله أمام المحكمة بتهم فساد، ستضعف مكانته في الانتخابات، على الرغم من أنه يواصل حصوله على النسبة الأعلى من دون منافس في استطلاعات الرأي.

وكان نتنياهو من جانبه قد شن هجوما شرسا على الشرطة، وقائدها العام، روني ألـ شيخ ،الذي أنهى ولايته، زاعما بوجود مخطط للإطاحة به من منصبه، تديره الشرطة وقائدها ، مكررا هجومه الذي شنه قبل نحو ١٠ أشهر، حينما أوصت الشرطة بمحاكمته في ملفين آخرين من قضايا الفساد التي تلاحقه.

وقال نتنياهو إن "نشر الشرطة توصياتها في الملف ٤٠٠٠ في اليوم الأخير للقائد العام للشرطة، "يؤكد أن ذلك خطة مسبقة" أعدت للإطاحة به. وأضاف "أي سخرية هذه أن يتم نشر توصيات الشرطة في اليوم الأخير لمفتش عام الشرطة". وأشار نتنياهو إلى أنه لم يتفاجأ من التوصيات ولا من توقيت نشرها، مدعيا أن "حملة الملاحقات ضدنا مستمرة، ومنذ اليوم الأول من التحقيقات كان واضحا أن الشرطة ستقدم توصيات، فما الجديد؟".

وتابع نتنياهو مهاجما، أن "ثقة الجمهور بجهاز الشرطة ليست بأحسن أحوالها، لا أعلم من سيكون مفتش الشرطة المقبل، ولكن تنتظره حملة إصلاحات وإعادة تأهيل هائلة". وزعم نتنياهو قائلا، إن وسائل الإعلام تدرك أنه "لا يمكن هزيمتنا بالوسائل الديمقراطية، فيحاولون الضغط المستمر على سلطة إنفاذ القانون للإطاحة بنا بطرق أخرى".

وطالب قادة المعارضة الإسرائيلية نتنياهو بالاستقالة من منصبه فورا، وعدم انتظار قرار المستشار القضائي للحكومة، الذي لم يصدر بعد قراره بشأن التوصية السابقة.

وقال المحلل، يوعز هندل، في مقال له في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، إن وجود "ثلاثة ملفات، وفي ثلاثتهم يشتبه رئيس الوزراء بمخالفات جسيمة. هي سبب وجيه بما يكفي للتخلص من الاعتداد بالنفس. قد يكون نتنياهو يدعي بانه غير قلق، ولكنه غير فريقا كاملا من المحامين. هناك حاجة لمعجزة قضائية لاجل تفسير كل الهدايا، الصفقات والهواتف التي كادت ترن في المراحيض. من تلقى بفرح توصيات الشرطة في قضية الغواصات، بسبب حقيقة أن نتنياهو ليس مشبوها هناك" يجدر به على الأقل أن يفكر بالتوصيات بلائحة اتهام في القضايا الثلاث الأخرى".

وقال هندل، إنه "يجب أن يجري بحث جماهيري عميق عن ولاية رئيس وزراء مع لائحة اتهام. في نظري، رغم أن القانون يسمح بذلك، فهذا غير معقول. بالضبط مثلما لا يمكن لرئيس وزراء غير صهيوني أن يتولى منصب رئيس دولة اليهود رغم أن القانون يسمح بذلك. ولاية نتنياهو ستنتهي في نهاية المطاف. اما المعايير الاخلاقية التي تتقرر اليوم في الحياة الإسرائيلية العامة فهي التي ستقرر كيف سيبدو لنا الغد".

وقالت صحيفة "هآرتس" في مقال أسرة التحرير أمس، إنه "وفقا للقانون، نتنياهو غير ملزم بالاستقالة، وإذا ما حاكمنا الأمور وفقا لردود افعاله، ففي نيته أن يبقى في منصبه وان يقاتل في سبيل براءته. لا ينبغي التقليل من أهمية حق البراءة، الذي هو حق لكل مواطن، ولكن اصرار نتنياهو على هذا الحق في الوقت الذي تتراكم فيه توصيات الشرطة في الملفات المختلفة ضده هو خارج نطاق المعقول. نتنياهو نفسه، بصفته رئيس المعارضة لحكومة ايهود اولمرت، قال: "ليس لرئيس وزراء غارق حتى الرقبة في التحقيقات تفويض جماهيري واخلاقي لان يقرر امورا على هذا القدر من المصيرية لدولة إسرائيل". هذا وصف دقيق لوضعه هو".

وختمت الصحيفة، إن "الأمر العادل والمسؤول الضروري هو الاستقالة الفورية لنتنياهو. ولما كان لا ينوي عمل ذلك، فإن على المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت أن يسرع الإجراءات وأن يحسم في جملة قضايا رئيس الوزراء".

ليبرمان: "خرجنا مثل الخرقة" امام حماس وحولنا لهم المال والوقود مجبرين

وكالة سما ـ ٢٠١٨/١٢/٤

قال وزير الجيش الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان: إن حركة حماس مارست ضغطاً كبيراً على "إسرائيل" من خلال "مسيرات العودة"، وفق صحيفة "يديعوت أحرنوت" العبرية.

وأضاف ليبرمان، خلال مؤتمر في معهد السياسات ضد الإرهاب، في هرتسيليا، "حولنا لهم المال والوقود، مجبرين، وخرجنا من هذه المواجهة مثل الخرقة وكأصفار وحمقى لأبعد الحدود".

وأوضح، "حتى ٣٠ مارس لم نفكر في نقل الأموال والوقود لـ حماس، لقد مارسوا علينا ضغطاً كبيراً، وحصلوا على فائدة اقتصادية".

وأشار إلى أن المال المتدفق إلى غزة زاد شعبية حماس، "هذا كارثة من وجهة نظرنا".

يذكر أن وزير الجيش الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، أعلن استقالته من منصبه منتصف الشهر الماضي، ومن ثم انسحاب حزبه من الائتلاف الحكومي على خلفية التوصل لوقف إطلاق نار بين حماس و"إسرائيل" بعد يومين من تصعيد كاد أن يجرّ إلى حرب جديدة بين الطرفين.

صحيفة تركية: دحلان تعرض للضرب إثر خلاف بشأن خاشقجي مع بن زايد وبن سلمان

القدس العربي ـ ٢٠١٨/١٢/٤

ذكرت صحيفة "يني شفق" المقربة من الحزب الحاكم في تركيا، أن القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان والمقرّب من ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، تعرّض لضرب مبرح على يد مجهولين، في دبي، وذلك تزامنا مع زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الإمارات، الأسبوع الماضي.

وقالت الصحيفة إنه، وحسب مصادر سعودية وفلسطينية، فإنّ بن زايد وبن سلمان، طلبا من دحلان أن يتحمل مسؤولية قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي على أنه كان "العقل المخطط والمدبّر لها"، إلا أنّ دحلان رفض ذلك.

وأضافت الصحيفة التركية أنه، ووفقا للمصادر، فإن اللقاء الذي جمع بين وليّي العهد مع دحلان، جرى على يخت خاص في دبي، وأن حادث الضرب الذي تعرض له وقع عقب ذلك اللقاء.

وكانت "يني شفق" ذكرت، في وقت سابق، أن دحلان كان له دور في "تكوين فريق طمس أدلة اغتيال خاشقجي". وقالت إن هذا الفريق "مكون من أربعة أشخاص على صلة بدحلان، وصل إلى تركيا قادما من لبنان قبل يوم واحد من الجريمة".

وقتل خاشقجي في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول في قنصلية بلاده في اسطنبول على يد فريق أرسلته الرياض لتنفيذ الجريمة التي تحاول إبعاد أي مسؤولية لولي العهد محمد بن سلمان عنها، بالرغم من أن تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خلص إلى أنه هو من أمر بقتل الصحافي السعودي.

تمويل حروب أميركا بالخارج.. أرقام فلكية ونتائج غير محسومة

الجزيرة نت . ٢٠١٨/١٢/٤

قبل أكثر من عام، تساءل السيناتور الأميركي الراحل جون ماكين قائلا "بعد ١٦ عاما، هل دافعو الضرائب في أميركا راضون على المأزق الذي نحن فيه؟ لا أظن ذلك". كان تعليق ماكين إشارة واضحة إلى ما تحمّله الأميركيون من نفقات بأرقام فلكية لتمويل حروب بلادهم في الخارج ضد ما يسمى "الإرهاب" عقب هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

ويقدر معهد "واتسون" للشؤون الدولية والعامة التابع لجامعة "براون" الأميركية في دراسة حديثة؛ أن تناهز تكلفة حروب أميركا على الإرهاب منذ تلك الهجمات وإلى غاية العام ٢٠١٩ نحو ٥,٩ تريليونات دولار. وتشمل هذه التكلفة النفقات المباشرة وغير المباشرة للحروب، ومستحقات الجنود القدامى ونفقات رعايتهم الصحية، وهي نفقات تخص وزارات الدفاع (بنتاغون) والخارجية والأمن الداخلي.

ويقول المعهد البحثي إن تقديراته لتكاليف هذه الحروب الأميركية تختلف عن تقديرات البنتاغون، لأن تقديراته لا تتعلق فقط بالنفقات في مناطق الحروب مثل سوريا والعراق وأفغانستان وباكستان وغيرها، وإنما تتضمن أيضا نفقات مختلف مؤسسات الحكومة الاتحادية لمواجهة تبعات هذه الحروب، ولا سيما قيمة الفائدة على القروض الضرورية لتمويل نفقات الحروب ورعاية الجنود القدامى.

وتشير الدراسة إلى أن البنتاغون يتوقع إنفاق ٨٠ مليار دولار على عمليات الطوارئ الخارجية بحلول العام ٢٠٢٣، وإذا استمرت حروب واشنطن على الإرهاب إلى غاية العام المذكور فسيكون عليه صرف مبلغ إضافي بقيمة ٨٠٨ مليارات، لترتفع الكلفة المباشرة وغير المباشرة إلى ٦,٧ تريليونات دولار، وهو مبلغ لا يتضمن فوائد الديون.

ويشير معهد واتسون إلى أن الجيش الأميركي لا يخطط لإنهاء الحروب الناتجة عن هجمات ١١ سبتمبر في العام الحالي أو العام المقبل، بل إن توقعات وزارة الدفاع تقول إن عملياتها العسكرية في أفغانستان وباكستان والعراق وسوريا تحتاج مخصصات مالية إلى غاية العام ٢٠٢٣.

وينبه تقرير المعهد إلى أن تقييم كلفة حروب أميركا على الإرهاب مهمة صعبة، إذ لا تنحصر فقط في نفقات العمليات العسكرية المباشرة، وما يرتبط بها من نفقات غير مباشرة، بل إن هناك خسائر بشرية وكلفة مالية، فهذه الحروب الممتدة منذ ١٧ عاما قتل فيها مئات الجنود الأميركيين وجرح فيها آلاف آخرون، وقضى فيها مئات الآلاف من المدنيين في تلك الدول وخلفت ملايين اللاجئين.

خريطة انتشار القوات الأميركية في الشرق الأوسط (مركز تشاتام هاوس)

من أين الأموال؟

تموّل أميركا حروبها ضد الإرهاب في العراق وأفغانستان ودول أخرى بواسطة عجز الميزانية الناتج عن الاستدانة، وليس بفرض ضرائب جديدة أو سندات للحرب.

ويزيد من ضخامة تمويل الحروب فوائد القروض التي تستدينها واشنطن لمواجهة إنفاقها. ويتوقف حجم هذه الفوائد على عدة عوامل، أبرزها أداء الاقتصاد الأميركي، ومعدلات الفائدة المعتمدة، والسياسة الضريبية للحكومة الأميركية، ونسبة الادخار على الصعيد الأميركي.

تقديرات البنتاغون

تحصر وزارة الدفاع الأميركية تقييمها لحجم تمويلها للحروب على الإرهاب التي تلت هجمات ١١ سبتمبر في نفقاتها العسكرية فقط، ولا تدرج فيها مختلف أوجه الإنفاق الحكومي على بنود أقرت كرد فعل على الهجمات المذكورة.

ففي مارس/آذار ٢٠١٨، قال البنتاغون إن حجم الإنفاق على حروب البلاد عقب الهجمات ناهز ١,٥ تريليون دولار، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى ١,٧ تريليون بنهاية العام الحالي. وفي أغسطس/آب الماضي أقر الكونغرس الموازنة الجديدة لوزارة الدفاع للعام ٢٠١٩، التي خصصت تمويلات جديدة لحروب الإرهاب بقيمة ٧٠ مليار دولار.

كما أقر الكونغرس نفقات أخرى مرتبطة بتمويل الحروب، ولا سيما تمويل عمليات الطوارئ التي تنفذها وزارة الخارجية، وهي تدعم المجهود الحربي الأميركي في مناطق الحروب.

مناطق الحروب/العمليات	النفقات التراكمية بمليارات الدولارات
أفغانستان (2001-2019)	975
العراق (2003-2019)	822
سوريا (عملية العزم الصلب 2014/2019)	54
عملية النسر النبيل (الأمن الداخلي 2001-2019)	23
باكستان	10
باقي العمليات الخارجية (في أفريقيا وأوروبا)	137
المجموع	2022

جدول يظهر حجم الإنفاق على العمليات العسكرية الأميركية في مناطق الحروب الرئيسية (معهد واتسون)

عاملان حاسمان

ويقول تقرير معهد واتسون إن ثمة عاملين سيحددان الاتجاه الذي ستحكم الإنفاق على حروب أميركا على الإرهاب مستقبلا صعودا أو هبوطا، وهما: عامل الخيارات المستقبلية للقيادة الأميركية بشأن تمويل الحروب ونفقات مرحلة ما بعدها، إذ بإمكان واشنطن أن تذهب باتجاه زيادة الضرائب لمواجهة نفقات حروبها.

وأما العامل الثاني فهو طول مدة هذه الحروب، إذ سيحدد طولُها أو قصرها أوجهَ الإنفاق بمختلف مستوياته، بما فيها نفقات وزارتي الدفاع والخارجية. ومن بين هذه المستويات سداد مستحقات الجنود القدامى، وتوفير الرعاية الصحية لهم وللمعاقين منهم، لا سيما أنه يتوقع أن يفوق عددهم ٤,٣ ملايين فرد بحلول العام ٢٠٣٩.

وضع الحروب

في الوقت الذي توجد فيه الحرب الأميركية بأفغانستان في وضع الجمود، قلصت واشنطن عملياتها العسكرية في كل من سوريا والعراق بعد إزالة خطر تنظيم الدولة الإسلامية الذي كان يسيطر على مساحات واسعة في البلدين.

غير أن الإشكالية تكمن -بحسب تقرير المعهد البحثي- في غياب إستراتيجية لإنهاء هذه الحروب في المناطق المذكورة، على أمل أن تستطيع القوات العراقية والأفغانية تحمل مسؤولية حماية أراضي البلدين بصفة كاملة. وفي المقابل زادت الولايات المتحدة من عملياتها العسكرية في أفريقيا واليمن.

وتشير دراسة المعهد إلى أن عدم وجود خطة لإنهاء هذه الحروب، واستمرار إنفاق مبالغ ضخمة على هذه الحروب، يمثلان مشكلة للميزانية الأميركية على المدى الطويل، لأن تمويل هذه الحروب يتم عبر الاستدانة، وهو ما يفاقم عجز الميزانية بشكل مطرد.

وينبه معدو الدراسة إلى ملاحظة أساسية وهي أن ميزانية البنتاغون بقيت في مستويات مرتفعة حتى عندما قلصت أميركا إنفاقها على الحروب، إذ لم تخضع هذه الميزانية منذ هجمات ١١ سبتمبر لكبير انتقاد من السلطة التشريعية.

فالكونغرس درج على التعامل مع الموضوع على أساس أن البنتاغون يستحق كل زيادة في إنفاقه، بغض النظر عن كلفته وفعاليته ومدى ترشيده.

ولعل الكلفة الباهظة جدا لحروب أميركا هي التي جعلت الرئيس دونالد ترامب ينتقد بشدة في بداية ولايته الرئاسية ضخامة إنفاق إدارة الرئيس السابق باراك أوباما على حروب أميركا في الخارج. كما تفسر إصراره على أن تدفع دول منطقة الشرق الأوسط الغنية مقابل تأمين واشنطن الحماية لها.

لماذا تفشل محاولات إنهاء الانقسام؟

هاني المصري ـ مركز مسارات ـ ٢٠١٨/١٢/٤

أتخيل الحوار التالي بين ثلاثة أشخاص يمثلون وجهات النظر الأساسية المطروحة:

الأول: حركة حماس مسؤولة عن فشل جولة الحوار الأخيرة، مثلها مثل بقية المحاولات والمبادرات السابقة، لأنها أولًا من نفذت الانقلاب، وأي مصالحة لا بد أن تبدأ بإنهائه، وعودة السلطة الشرعية، وتنفيذ القوانين المرعية الإجراء. فهي لا تريد التخلي عن سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، ولا تريد تمكين الحكومة من الباب إلى المحراب، وإنجاز سلطة واحدة وقرار واحد وسلاح واحد، بل كل ما تريده حماس شرعنة إمارتها، والاعتراف العربي والدولي بها كلاعب أساسي وممثل آخر للفلسطينيين كمرحلة أولى على طريق انتزاع القرار والقيادة والتمثيل من حركة فتح والرئيس محمود عباس.

وعندما وافقت حماس على حكومة الوفاق، بعد "إعلان الشاطئ" في العام ٢٠١٤، وعلى تمكينها، بعد اتفاق القاهرة العام ٢٠١٧، لا يعني ذلك التنازل عن سيطرتها، بل هو ليس أكثر من محاولة لانتزاع مكاسب جديدة، مثل رواتب الموظفين والدخول في المنظمة. فالحكومة ستكون في هذه الحالة مجرد طربوش، وهي من ستبقى ممسكة بمقاليد الحكم ومصادره. ألم يقل إسماعيل هنية "غادرنا الحكومة ولم نغادر الحكم"، أي عندما تبدي حماس مرونة فتكون اضطرارية وتكتيكية لتخفيف مأزقها والضغوط الواقعة عليها، بدليل موافقتها على حل اللجنة الإدارية وتمكين الحكومة أولًا كما جاء في اتفاق ٢٠١٧، ومن ثم تراجعت عنه وعادت للمطالبة بتطبيق اتفاق القاهرة الموقع في العام ٢٠١١. والآن، وافقت على تمكين الحكومة لمدة ٤٥ يومًا، ويمكن أن تزيد المدة بشرط تشكيل حكومة وحدة فورًا، وما يعنيه ذلك أن الحكومة لن تستطيع أن تحكم فعلا إلّا في أضيق نطاق، ومع ربط تمكينها من الجباية بالتزامها بدفع رواتب الموظفين المدنيين والأمنيين الذين عينتهم سلطة حماس.

وحتى نفسر موقف حماس، لا بد من رؤية أنها محكومة بعلاقتها مع جماعة الإخوان المسلمين، وخاضعة لما تريده تركيا وقطر من جهة، وإيران ومحورها من جهة أخرى. فالهامش الذي تملكه محصور في الصراع بين المحورين، فضلًا عن حاجتها إلى مصر بحكم ديكتاتورية الجغرافيا، ما أدى إلى تعاون حمساوي كامل مع مصر، لدرجة رفع صور الرئيس عبد الفتاح السيسي بدلًا من صور محمد مرسي.

الثاني: حركة فتح، وخصوصًا الرئيس عباس، مسؤولان عن فشل جميع محاولات ومبادرات المصالحة، فهما يريدان استمرار الهيمنة والتفرد للرئيس وفتح، والالتزامات باتفاق أوسلو رغم ما أدّى إليه من كارثة، من دون شراكة حقيقية مع الآخرين، وخصوصًا "حماس" التي باتت لاعبًا منافسًا لا يمكن تجاوزه.

كما لم يعترفا بنتيجة الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦ التي فازت فيها حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي. ورغم تكليف هنية بتشكيل الحكومة إلا أنهما بقيا متمسكَين بمقاليد الحكم ومصادره، خصوصًا الأمنية والمالية، معتمدين على الرفض الإسرائيلي والعربي والدولي لنتائج الانتخابات، لدرجة فرض المقاطعة على حكومة حماس، وعلى حكومة الوحدة الوطنية التي شكلت بعد اتفاق مكة في العام ٢٠٠٧.

لا يؤمن الرئيس بالشراكة وكل ما يهمه كيفية عودة سلطته إلى قطاع غزة، وعندما انحنى للعاصمة بالموافقة على اتفاق القاهرة كان هذا مجرد تكتيك، فكانت تلك الفترة في العام ٢٠١١ تشهد مرحلة نهوض الإسلام السياسي، وتحديدًا الإخوان المسلمين، لدرجة أن رئيس مصر كان منهم.

أما حماس، فهي الأخرى أبدت مرونة وتنازلات كبيرة، بدليل تنازلها عن حقها في رئاسة الحكومة، ووافقت على حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله مع أنها كانت حكومة الرئيس أكثر ما هي حكومة وفاق. كما وافقت على تمكينها، بدليل الموافقة على التخلي عن سيطرتها على المعابر وعودة الوزراء وعدد كبير من الموظفين "المستنكفين"، شرط دفع رواتب موظفيها، أو على الأقل سلفة على الراتب إلى حين انتهاء عمل اللجنة الإدارية والقانونية، الذي يجب أن يتضمن دمج موظفي حماس المدنيين والأمنيين بالهيكل الوظيفي للسلطة.

الثالث: إن أي قراءة موضوعية لما جرى ستصل إلى أن الطرفين يتحملان المسؤولية عن وقوع الانقسام واستمراره، وسيره نحو التعمق أفقيًا وعموديًا، وتزايد احتمالات تحوله إلى انفصال، بما يعنيه نجاح المشروع الأميركي الإسرائيلي بفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، والدليل على ذلك أن الاتفاق على البرنامج الوطني، بما فيه أهداف النضال وأشكاله، والقواعد والأسس والقيم المنظمة للعلاقات الداخلية، لم يوضع كأولوية في الحوار ولا في الاتفاقات، ما جعل الصراع يبدو كأنه صراع على السلطة والمصالح والمكاسب، وعلى من يتخذ القرار ومن يمثل الفلسطينيين أكثر من أي شيء آخر.

طبعًا، تتفاوت المسؤولية من مرحلة إلى أخرى، فمثلًا عدم تمكين حكومة "حماس"في البداية بعد فوزها بالانتخابات تتحمل فتح والرئيس المسؤولية الأولى عنه، ومن ثم أيضًا في مرحلة حكومة الوحدة الوطنية إذ لم تمكن من الحكم ما زرع بذور "الانقلاب".

وتارة أخرى تبدو فتح أكثر حكمة من حماس، فمثلًا عندما وقّعت الورقة المصرية في أواخر العام ٢٠٠٩ قبل توقيعها من حماس بفترة قاربت العام ونصف، ولكنها فعلت ذلك لأنها قدّرت أن حماس لن توقعها. وفعلًا هذا ما حدث، إذ وقعتها حماس بعد أن أضافت ملحقًا للورقة المصرية، جوهره أن تشكيل الحكومة ولجنة الانتخابات واللجنة الأمنية وغيرها يتم بالتوافق وليس بقرار من الرئيس.

وحماس الآن أكثر حكمة لأنها تقدر عن حق بأن الطرف الآخر، لا سيما الرئيس، غير راغب في الشراكة، ويطرح شروطًا تعجيزية، وهي أصبحت تملك هامشًا واسعًا للحركة والمرونة بعد أن صححت علاقتها بمصر، عبر توفير الاحتياجات الأمنية المصرية، والابتعاد بمسافة واضحة عن الإخوان المسلمين، وبعد نجاحها بفرض نفسها كلاعب يتحكم بغزة، بدليل التوصل إلى معادلة "هدوء مقابل تخفيف الحصار"، وإدارة المفاوضات حولها سلمًا وحربًا باقتدار.

لتفسير ذلك نورد بأن طرفًا كل ما يهمه استعادة غزة إلى حضن الشرعية التي يهيمن عليها. أما الطرف الآخر فكل ما يهمه الاحتفاظ بسيطرته على غزة، ومراكمة المزيد من المكاسب، مثل الدخول في المنظمة، ودفع رواتب الموظفين، وهذا يعني أن لا مصالحة أو وحدة، على الأقل، على المدى القريب، لأن الشراكة هي كلمة السر

القادرة على إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وهي تعني أن الزمن الذي يستطيع فيه فصيل وحده أو قائد بمفرده أن يتحكم بالقرار الفلسطيني قد ولى، على الأقل، حتى إشعار آخر.

لكل طرف روايته وادعاءاته، فطرف يقول أنه سيطر على السلطة في غزة لأن نتائج الانتخابات لم تحترم، ومن أجل إلغاء اتفاق أوسلو والتزاماته وحماية المقاومة وسلاحها. أما الطرف الآخر فيقول إنه "أم الولد"، والحريص على المشروع الوطني، ووحدانية تمثيل المنظمة للفلسطينيين، واستقلال القرار الفلسطيني، وإحباط فصل الضفة عن القطاع.

بالفعل، حماس نفذت انقلابًا، ويجب التراجع عنه، ولكنه "انقلاب بين قوسين" فهي جزء من السلطة، وحصلت على الأغلبية في الانتخابات، ولم تمكن من الحكم، ولكن هذا لا يعطيها الحق بالانقلاب، ولكن يخفف منه، ويجعله "انقلاب بين قوسين". وما يعزز هذه الرؤية "أن حماس تغدت بفتح قبل أن تتعشى بها"، أي أن هناك من المؤشرات والمعلومات ما يرجح أن هناك انقلابًا كان قيد الإعداد ضد حماس التي كانت ترأس الحكومة سينفذ في شهر تموز أو يلوح في العام ٢٠٠٧.

في هذا السياق، يمكن تفسير مصير الجولة الأخيرة، فما يدعيه كل طرف بأنه وافق على الورقة أو الأفكار المصرية وأن المصريين تفهموا موقفه غير صحيح، مع الاعتراف بأن حماس أكثر حكمة كما أسلفنا. فمصر كما يظهر من مؤشرات عدة تحمّل فعليًا الطرفين المسؤولية عن عدم النجاح، مع إصرارها على مواصلة جهودها خشية الفراغ والعواقب التي يمكن أن تترتب عنه.

فحركة فتح والرئيس يريدان إلغاء الفترة منذ وقوع "الانقلاب" وحتى الآن من التاريخ بكل الوقائع والحقائق والحقوق والقوانين، والمراكز القانونية التي ترتبت عليها. واتخذت الحكومة إجراءات عقابية وتهدد باتخاذ المزيد منها، وهذا غير مقبول بالمرة، وإذا حصل يكون جريمة مضاعفة، لأنه غير واقعي ولا يتناسب مع موازين القوى، ولا مع الحاجة إلى الوحدة كضرورة وليس مجرد خيار من الخيارات، ولا إلى متطلبات إفشال صفقة ترامب والمخططات والقوانين الإسرائيلية، وخصوصًا "قانون القومية" العنصري، وما يمكن أن يترتب عليه.

أما حماس فتريد منح الشرعية لكل ما قامت به منذ "انقلابها" وحتى الآن، بما يتضمن دمج الموظفين، المدنيين والأمنيين، والتغاضي عن توزيع الأراضي على أشخاص وأطراف من حماس أو محسوبة عليها ... إلخ.

المخرج موجود، ويقع في المسافة بين الموقفين، فلا يمكن منح الشرعية لكل ما قامت به سلطة حماس ولا نزع الشرعية عنه كليًا، وهذا يكون من خلال وضع محاولات إنهاء الانقسام في سياق العمل على إعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل الفلسطيني على أساس رؤية ومؤسسة وطنية جامعة وقيادة واحدة، وإعادة الاعتبار للقضية والمشروع الوطني والمنظمة التي قُزِّمت وغُيِّبت منذ أوسلو، ولإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، بما في ذلك هيكلها الوظيفي والإداري والمدني والأمني، بما يلبي الاحتياجات والأولويات والمصالح الفلسطينية أولًا وأساسًا وليس المصالح الفصائلية، وكذلك علاقة السلطة بالمنظمة، بما ينسجم مع ضرورة تحويل المهمات السياسية من السلطة إلى المنظمة، ومع تجاوز الحكومات الإسرائيلية للالتزامات الإسرائيلية المترتبة

على اتفاق أوسلو كليًا، ومع الاعتراف العالمي المتزايد بالدولة الفلسطينية الذي وصل إلى حد الاعتراف بها كعضو مراقب في الأمم المتحدة، وهذا يترتب عليه مزايا وإجراءات سياسية وقانونية عديدة.

المعضلة أن المسؤول عن الانقسام واستمراره والمستفيد منه لا يمكن أن يقوم بالخطوات المطلوبة الكفيلة بإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديمقراطية توافقية وشراكة سياسية حقيقية كاملة، وأن أدوات التغيير غير ناضجة ولا كافية، ما يعني أن الأولوية الآن لإبقاء القضية حية وتوفير عوامل صمود ووجود الشعب الفلسطيني، ولوقف التدهور والتخفيف من خسائر الانقسام وأضراره، وجعل ملف الوحدة مطروحًا باستمرار، لأن إزالته من طاولة الاهتمام يساعد على التعايش مع واقع الانقسام، ومع الوقائع الاستعمارية الاحتلالية الاستيطانية العنصرية، ويسهّل تطبيق "صفقة ترامب"، وكذلك لفتح واستشراف الآفاق الرحبة المستقبلية من خلال توضيح مزايا حل الرزمة الشاملة التي تقوم على البرنامج الوطني والشراكة أولًا وقبل أي شيء آخر، وما يتطلبه ذلك من وضع تصور واقعي وتفصيلي لكيفية السير نحوها خطوة خطوة.

إن مفتاح تحقيق ما تقدم هو الإيمان بضرورة وإمكانية التغيير وتوفير متطلباته، التي من ضمنها الشروع في حوار وطني شامل، وكسر الاستقطاب الثنائي الحاد، وفتح الطريق لقطب ثالث عابر للتجمعات والفصائل والأيديولوجيات. ففلسطين تمر بمرحلة تحرر وطني ديمقراطي، وتواجه أخطارًا وتحدياتٍ جسيمةً تهدد بتصفيتها، وهي بحاجة إلى إحياء الوطنية الجامعة.

ثلاثة أطراف فلسطينية بعد توقف المصالحة

أحمد جميل عزم ـ الغد الأردنية ـ ٢٠١٨/١٢/٤

يكاد يكون هناك رأي عام فلسطيني، يمكن تلمسه في تعليقات وكتابات سياسيين ومثقفين، وحتى من قبل الفصيلين المتخاصمين، "فتح" و"حماس"، أنّ المصالحة، في غزة، لن تتقدم، وأن هناك الآن حاجة لتحرك من نوع آخر.

هناك الآن ثلاثة أطراف فلسطينية أساسية، معنية بتحديد خيارات جديدة؛ هي، حركة "فتح"، وحركة "حماس"، ثم بقية النشيطين، سياسياً، من فصائل صغيرة، خصوصاً اليسارية، ومستقلين ومثقفين.

بمتابعة ما صدر مؤخراً من طروحات الفريق الثالث؛ من مثقفين وشخصيات، يتضح الاعتراف بانسداد أفق الأزمة (المصالحة)، وبالتالي يدعون لإعادة بناء المؤسسة السياسية الفلسطينية، وتحديداً منظمة التحرير، بدل الحديث عن التوافق، بين الفصائل، وهناك أكثر من منتدى وندوة جرت وستجري قريبا، في هذا الاتجاه.

الفريق الثاني، هو حركة "فتح" والرئاسة الفلسطينية، التي تدرس خياراتها، ويعتقد قياديون فيها، أنّ ما يجري عملياً، باستمرار تأمين احتياجات في قطاع غزة، هو تسهيلهم تمويل "الانقلاب"، ودعم "اختطاف" القطاع. وأن "حماس" مدعومة من أطراف إقليمية، وضمن تصور دولي لاستيعابها، تقوم برفض تقديم ما يجب تقديمه، وهو كل السلطة في غزة للحكومة.

الفريق الثالث، وهو حركة "حماس": هناك استمرار لمحاولة، التنازل عن أقل قدر ممكن من السلطة، في غزة، واستمرار معادلة "ترك الحكومة وليس الحكم"، بمعنى السعي للاستمرار بالنفوذ على الأرض، والحديث هنا ليس عن سلاح المقاومة، بقدر ما هو عن أمور مدنية ومالية أخرى، وأنّه لا يمكن التخلي عن "كل شيء" دون معرفة خريطة طريق، تتضمن من بين أمور عدّة، تمويل رواتب عشرات الآلاف الذين عينتهم الحركة، وتحديد مسار ومعالم الدخول إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

هذه رؤى الأطراف الثلاثة، فما هي أوراقهم وبدائلهم؟

اليسار والمستقلون المثقفون والناشطون، هم بشكل أو آخر مجرد جزء من الرأي العام، وحتى لو تجاوزوا عتبة ردة الفعل، والتعليق، على ما يجري، لبلورة آراء ورؤى محددة، لإعادة إطلاق منظمة التحرير، ولبلورة برنامج سياسي وطني جديد، فإنّه لا يوجد أي آلية واضحة للتأثير بالعملية السياسية، ولا يوجد رافعة شعبية وسياسية ومؤسساتية مستمرة لطروحاتهم.

من ضمن أوراق "فتح" أنّ حكومة رامي الحمدالله، لا زالت تقدم، بحسب مصادرها، ما يقترب من مائة مليون دولار، شهرياً لقطاع غزة، ويمكن أن تعلن الحكومة، أو حتى تقوم بدون إعلان، بالمزيد من تقليص هذا المبلغ، مما يفرغ المساعدات القطرية، والتخفيف الإسرائيلي النسبي للحصار، من معناه، وبالتالي قطع الطريق، على وضع ترتاح فيه حركة "حماس" في القطاع. "وأغلقت فتح" والرئاسة الفلسطينية، ملف منظمة التحرير، بمعنى،

رفض بحث مطالب "حماس" بشأن المنظمة، قبل إنهاء ملف غزة. ولكن هذا السيناريو يعني استمرار حالة الانغلاق الفلسطيني طويلا.

"حماس" ستراهن على الوساطة المصرية، مع الإسرائيليين، وعلى مساعدات قطرية، وربما غير قطرية، وعلى تقبل دولي تدريجي لها، وعلى تعزيز صورتها، شعبياً، باعتبارها "المقاومة الفلسطينية". فضلا عن استمرار محاولات تطوير أطر للجاليات الفلسطينية، حول العالم، أو دعم أطر تنشأ من قبل معارضين للسياسة الفلسطينية الرسمية، أو ممن لا يجدون مكاناً للعمل، في ظل تعطل الفصائل ومؤسسات منظمة التحرير. وهو ما سيقود لاتهامات لهذه المشاريع بتأسيس منظمة تحرير بديلة.

هناك آلية يمكن أن تجمع الطرفين الأول والثاني، وأن تفتح باباً للثالث، أو تقطع الطريق عليه، وهي إعادة إحياء منظمة التحرير، حقاً، عبر تحديد دورها وصلاحياتها إزاء السلطة الفلسطينية، وتفعيل مؤسساتها بعضوية، وانتخابات ومؤتمرات، ولجان، جديدة، للاتحادات والهيئات الشعبية المكونة للمنظمة، وإدخالها المجلس الوطني الفلسطيني، ثم اللجنة التنفيذية، وبالتالي نقل حوارات البرامج الجديدة لداخل المنظمة، ويصبح حديث إدخال الفصائل الإسلامية للمنظمة بلا معنى، لأنّ الباب مفتوح لها عبر انتخابات تلك الأطر.

جرت عملية إصلاح جزئية للمنظمة بدءا من المجلس الوطني في نيسان (إبريل) الفائت، وسرعان ما تعطلت العملية، خصوصاً من حيث عدم التفاهم والاحتواء للفصائل الأخرى في المنظمة، رغم سوء أوضاع هذه الفصائل وأحوالها، وتَعثَّر تطبيق غالبية قرارات المجلسين الوطني، والمركزي.

سيناريو إصلاح المنظمة ليس سهلاً، ولكن الطريق الأفضل له، إيجاد سبيل لحفز المنظمة بقيادتها الحالية، لتفعيل هذا التغيير، وهو ما يمكن أن يطوّر ويغير أمورا كثيرة.

القدس تعيد الصراع إلى جذوره

حافظ البرغوثي ـ الخليج ـ ٢٠١٨/١٢/٤

كثف قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة للكيان خطط الاحتلال ومؤسساته الرسمية والجمعيات الاستيطانية الدينية لتهويد المدينة بالكامل، وتنشيط عمليات تسريب الأراضي والعقارات بشتى الطرق والحيل والوسائل. وقد احتدمت المعركة حول القدس خلال السنوات الأخيرة بسبب الانتهاكات الاحتلالية في المسجد الأقصى وظهرت ثورة السكاكين ضد الاحتلال بدءاً من مدينة القدس ثم هبّة الأقصى التي تكتل فيها المقدسيون أمام بوابات المسجد إثر محاولة الاحتلال تركيب كاميرات مراقبة.

لكن قرار ترامب الذي يتناقض مع القانون الدولي كان بمثابة ضوء أخضر للاحتلال لكي يوسع أنشطته الاستيطانية داخل المدينة ويقمع الاحتجاجات على سياسته وينكل بالأطفال ويعتقلهم ويبعد النشطاء عن الوصول إلى المسجد الأقصى ويعتقل كل من يحاول إزعاج سماسرة التسريب من اليهود والعملاء.

كان المفتي الحاج أمين الحسيني يقول عندما يسمع عن بيع أرض لليهود: «الله يسامحه ويغفر له ويهز ثوبه من العنق كأنما يتبرأ من الاستغفار»، وهي إشارة متعارف عليها، وبعدها يتم قتل البائع أو السمسار. وبعد احتلال شرقي المدينة سنة ١٩٦٧ كانت سلطات الاحتلال في سباق للاستيلاء على العقارات وهدمها، حيث سارعت إلى هدم الحي المغربي أمام حائط البراق وزاوية أبو السعود وهم أخوال الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات. وكان أبو عمار رحمه الله يروي أن الحاكم العسكري للمدينة فور احتلالها جاء إلى بيت خالته من آل أبو السعود وعرض عليها بيع بيتها بأي مبلغ لكنها رفضت فقال لها: «سواء وافقت أم لا فإن الجرافات ستأتي غداً لهدم البيوت». وبالفعل جاءت الجرافات وهدمت المنزل.

الاحتلال وضع نصب عينيه تهويد المدينة منذ احتلالها وسن التشريعات الملائمة لدعم الاستيطان والجمعيات الاستيطانية بهدف وضع يده على الأراضي خارج الأسوار لإقامة مستوطنات حول المدينة ثم ركز على الاستيلاء على العقارات داخل البلدة القديمة.

وقد عمل القائد فيصل الحسيني في ثمانينات القرن الماضي على تشكيل لجان الأحياء في حارات القدس لضبط الأمن الداخلي فيها ومنع تسريب أية عقارات لليهود ومقاومة الاحتلال بشتى الوسائل بعد ظهور منظمات يهودية إرهابية كانت تخطط لتدمير الأقصى. واستخدمت سلطات الاحتلال آنذاك سياسة القبضة الحديدية لقمع المقدسيين، وكانت أحداث القدس مقدمة للانتفاضة الأولى.

أثناء الانتفاضة الأولى خفت الأنشطة الاستيطانية في كل أنحاء الضفة وغزة بما فيها القدس بل صارت هناك هجرة عكسية من المستوطنات إلى الداخل. إلا أن الأمور عادت بوتيرة جديدة بعد اتفاق أوسلو.

يحمل السماسرة عادة بطاقات «إسرائيلية» ولا يجوز اعتقالهم بموجب اتفاق أوسلو الذي يحظر على السلطة اعتقال أي «إسرائيلي» أو تسجيل أية مخالفة بحقه حتى لو كانت مخالفة مرور. وكانت عمليات تسريب

العقارات في المدينة قبل اتفاق أوسلو تتم عن طريق شراء حقوق المستأجر لأن أغلب بيوت البلدة القديمة هي وقف ولا يحق للمستأجر بيعها، ولكن يحق له أن يتنازل عن حق الاستئجار.

وهناك أساليب أخرى يلجأ إليها الاحتلال وأهمها قانون الغائبين أي مصادرة العقارات التي غاب مالكوها عنها لوجودهم في الخارج عند الاحتلال ولا يستطيعون العودة، أو استغلال الظروف العائلية والاقتصادية للعائلات وتقديم قروض مالية لمن يحتاجها، وأحياناً يتم توقيع المقترض على أوراق لا يعرفها ويتبين أنها تنازل عن بيته.

وهناك أموال طائلة يضعها المتمولون اليهود من أصحاب نوادي القمار في أمريكا مثل موسكوفيتش وادلسون صديق ترامب وجمعيات أمريكية أخرى تحت تصرف الجمعيات الاستيطانية.

العملية الاستيطانية واسعة وضخمة وربما تكون الضربة القاصمة للمدينة ولهذا شنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات شملت كل قيادات «فتح» في المدينة بحجة أنهم وراء حملة التهديد ضد السماسرة بعد اعتقال السلطة لأحد مسربي العقارات ويحمل جنسية «إسرائيلية»- أمريكية وتطالب «إسرائيل» بالإفراج عنه لأنه لا يجوز اعتقاله بموجب أوسلو. وحتى الآن ترفض السلطة الإفراج عنه رغم تدخل السفير الأمريكي فريدمان.

القدس تواجه مصيرها وحدها وتعيش تحت وطأة الضم الزاحف والتطهير العرقي المستمر، ولا توجد استراتيجية فلسطينية أو عربية لمواجهة التهويد. فالقمم العربية المتلاحقة خصصت أموالاً للقدس لم يتم الوفاء بها قط، والاحتلال يعقد الحياة الاقتصادية على أهلها بفرض الضرائب وهدم البيوت بهدف تهجيرهم.

فهل تكون وقفة أهالي القدس مقدمة لانتفاضة جديدة تمحو عار الانقسام والمذلة وتعيد الصراع إلى حقيقته كصراع على الأرض والمقدسات وليس حول غزة وطاولة التفاوض العقيمة.

اختبار صعب للردع الإسرائيلي

د. محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٨/١٢/٤

لسنوات طويلة مضت، أعقبت الانتصار العربى الكبير فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، استطاع الإسرائيليون بدعم دعائى غربي، وأمريكى بالأساس، ومشاركة أبواق إعلامية عربية تمرير أكذوبة امتلاك إسرائيل التفوق المطلق فى الردع، وزادوا على ذلك أن إسرائيل لديها وعود أمريكية تؤمِّن لها التفوق العسكرى النوعى المطلق على كل الدول العربية مجتمعة.

هذه الأكذوبة لم تجد من يدحضها عربياً، رغم أن آخر انتصار عسكرى لإسرائيل كان عام ١٩٦٧. ولقد نجح الإسرائيليون، بكل أسف، فى اختراق دوائر حكم عربية كثيرة، لكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً على المستوى الشعبى العربي، وظنوا أنهم، وفى ظل الإدارة الأمريكية للرئيس دونالد ترامب، بات فى مقدورهم فرض التطبيع على المستوى الشعبي، اعتماداً على ثلاثة مرتكزات؛ أولها، ترويع الإرادة العربية بتكثيف الترويج لأكذوبة امتلاك إسرائيل القدرة الفائقة على الردع، وثانيها، الانحياز الأمريكى المطلق لإدارة ترامب وما سوف يفرضه مشروع «صفقة القرن» على العرب من تنازلات، وثالثها، النجاح الإسرائيلى غير المسبوق فى تسويق شراكات مع عدد من النظم العربية ترتكز على قاعدة الصراع ضد العدو الإيرانى المشترك، والاستعداد لتأسيس حلف «ناتو عربي» يكون طرفاً فى أى حرب إسرائيلية محتملة ضد إيران. الرهان على هذه المرتكزات الثلاثة يواجه تحديات هائلة، أولها، وجود أسباب لم يعلن عنها بعد دعت رئيس الحكومة الإسرائيلية لمطالبة واشنطن بتأجيل إعلان «صفقة القرن»، وثانيها، تعثر دعوة تأسيس حلف «الناتو العربي» لأسباب كثيرة أيضاً لم يكشف عنها، لكن يبدو أن هناك حالة ارتباك تسيطر على أطراف هذين الرهانين: «صفقة القرن»، و«الناتو العربي» باتت تحول، ولو مؤقتاً، دون المضى قدماً فى إنجازهما، لكن التعثر الأهم هو ذلك الانكشاف غير المسبوق لأكذوبة امتلاك إسرائيل التفوق المطلق فى الردع.

أول من اعترف بافتقاد قدرة إسرائيل على الردع هو بنيامين نيتانياهو نفسه على خلفية قبوله الإضطرارى بـ «وقف إطلاق النار» والقبول بالتهدئة المؤقتة مع قطاع غزة، بعد هزيمة قواته، وفشل العملية الاستخباراتية التى حاولت تنفيذها وحدة كوماندوز إسرائيلية خاصة شرق مدينة خان يونس (٢٠١٨/١١/١١)، وما أعقبها من قصف صاروخى مركز شاركت فيه كل فصائل المقاومة فى قطاع غزة أرعب الإسرائيليين ودفع مليوناً من المستوطنين إلى الملاجئ فى ما يعرف بـ «مستوطنات قطاع غزة»، وأحرجت كفاءة «القبة الحديدية» فى التصدى لصواريخ المقاومة التى تزداد يوماً بعد يوم كفاءة فى التصويب وقدرة فى التدمير.

ففى محاولة منه لإقناع كل من نفتالى بينيت وزير التعليم زعيم حزب «البيت اليهودي» اليمينى المتطرف وموشيه كحلون وزير المالية بالبقاء فى الحكومة وعدم الانسحاب منها بعد استقالة وزير الحرب أفيجدور ليبرمان اعتراضاً على قرار الحكومة المصغرة «الكابينيت» وقف القتال ضد غزة ورفض القبول بدعوته لاجتياح القطاع وإعادة احتلاله، قدم نيتانياهو وعداً للوزيرين بأنه «سيعمل على استعادة قدرة إسرائيل على الردع»، حسب

اعتراف أدلى به نفتالى بينيت. وبعد نيتانياهو يأتى اعتراف شركائه فى الحكم وأولهم أفيجدور ليبرمان الذى برر استقالته من الحكومة بخضوع نيتانياهو لما سماه بـ «المنظمات الإرهابية»، وخضوع الجيش الإسرائيلى للمستوى السياسى (القيادة السياسية) «الذى لم يتخذ القرارات اللازمة لاستعادة القدرة على الردع». وبعد ليبرمان يأتى الدور على نفتالى بينيت الذى كان يحلم بتولى منصب وزير الحرب خلفاً لأفيجدور ليبرمان عقب استقالته، فقد أعلن أن «غزة لا بيد الجيش الإسرائيلي، وأن الجيش لم يعد قادراً على تحقيق الانتصار منذ حرب ».

ينسحاق بريك مفوض شاوى الجنود، المنتهية ولايته، الذى توجه إلى أعضاء لجنة «الخارجية والأمن» فى الكنيست الإسرائيلى بتحذيره من أن «قادة الجيش لا يقولون لهم الحقيقة بشأن جهوزية الجيش للحرب». الأدهى من ذلك، أن جبهات القتال الثلاث التى يمكن أن يقاتل فيها الجيش الإسرائيلى لإثبات قدرته المتفوقة على الردع باتت شبه مغلقة.

فالجبهة الجنوبية فى غزة أضحت عصية على الاجتياح بعد أن تحّول هذا الخيار إلى خيار «شبه انتحاري» باعتراف نتانياهو نفسه الذى يعلم جيداً أن تكاليف أى هجوم من هذا النوع سيكون ثمنه غالياً عسكرياً وسياسياً وبشرياً، بسبب القدرات المتطورة للمقاومة، وفشل «القبة الحديدية» فى التصدى للقصف الصاروخى المكثف والمتسارع على النحو الذى حدث فى المواجهة الأخيرة. بهذا المعنى لا يبقى أمام إسرائيل سوى الجبهة الشمالية بشقيها السورى واللبناني.

الجبهة السورية تكاد تكون مغلقة الآن أمام إسرائيل بعد تداعى التوافق الإسرائيلي- الروسى الذى كان يعطى لإسرائيل ضوءاً أخضر لضرب أهداف لإيران أو لحزب الله من ناحية وكان يعطيها أيضاً فرصة المطالبة بمنع أى وجود عسكرى إيرانى أو للميليشيات الحليفة بالتمركز فى الجنوب السوري، وبالتحديد عدم تمكين حزب الله وإيران من إحياء جبهة الجولان لتكون جبهة مواجهة ثانية ضد إسرائيل على غرار جبهة الجنوب اللبناني. حادثة سقوط الطائرة الروسية «إيليوشن ٢٠» جمدت هذه التفاهمات، على أقل تقدير، وعجلت بتسليم روسيا بطاريات صواريخ «أس- ٣٠٠» للجيش السورى فضلاً عن تعهدات روسية بالتصدى لأى اختراق جوى فى الأجواء السورية.

أما جبهة جنوب لبنان فهى التحدى الأكبر، بل والأخطر الآن بالنسبة لإسرائيل بسبب القدرات العسكرية الهائلة لحزب الله، باعتراف أبرز القادة العسكريين، وهى القدرات المدعومة بأكثر من مائة وخمسين ألف من الصواريخ الباليستية المتعددة الأحجام والأبعاد، وباتت تتمتع بقدرة تدميرية عالية جداً، ودقة فى إصابة أهدافها، قادرة على ضرب أهداف حيوية فى العمق الإسرائيلى وفرض أى معركة لتكون على «أرض إسرائيل» وأن تكون الجبهة الداخلية الإسرائيلية هى أول من سيدفع أثمانها، وهي، بالمناسبة نقاط حمراء مميتة بالنسبة للأمن الإسرائيلي.

مجمل هذه التطورات لها معنيان مهمان أولهما أن القدرة الإسرائيلية على الردع المتفوق باتت مهددة خصوصاً أن مرتكزات هذه القدرة تتعرض للتآكل فضلاً عن الفرص المحدودة للتحالفات الدولية (بقاء إدارة ترامب) والإقليمية مشكوك فى صلابتها واستمراريتها، وثانيهما، أن الطرف الآخر الرافض الخضوع لأكذوبة التفوق

الردعى الإسرائيلى أضحى قادراً ليس فقط على الصمود بل وأيضاً على الرد الموجع، فى رسالة لها مغزاها القوى على مستقبل الصراع وعلى قدرة إسرائيل على الردع.

وقائع تطبيعية بأموال سعودية.. سكة حديد حيفا/ الرياض نموذجا

علي بدوان . الجزيرة نت . ٢٠١٨/١٢/٣

تأتي أشكال التطبيع المتواترة –التي تبرز كل يوم بين كيان دولة الاحتلال وعددٍ من الدول العربية– لتُضعف المناعة في الحالة العربية إجمالاً، وفي الجسم الفلسطيني المُتخم بالجراح، والمحاصر من دولة الاحتلال في القطاع وحتى الضفة الغربية ثانياً.

التطبيع هنا يعني جعل ما هو غير طبيعي طبيعياً، خاصة فيما يتعلّق بما هو "إسرائيليّ" حصراً؛ فالتطبيع هنا يقفز في مبتغاه "الإسرائيلي" الأميركي عن حيثيات القضية الوطنية التحررية العادلة للشعب الفلسطيني، وينسفها نسفاً، ويُقدم لدولة الاحتلال الجائزة الكبرى التي طالما انتظرتها منذ قيامها على أنقاض الكيان الوطني والقومي للشعب العربي الفلسطيني.

فالتطبيع المقصود في حالتنا يعني إقامة علاقات مع دولة "إسرائيل" وأجهزتها "كما لو أنّ" الوضع الراهن وضع طبيعي، وبالتالي يعني تجاهل حالة الحرب القائمة، والاحتلال والتمييز العنصري، أو هي محاولة للتعتيم على ذلك أو تهميشه عن قصد؛ وبالتالي إصابة القضية الفلسطينية في الصميم.

جولة تطبيع قادمة

المعلومات الطازجة –ومن مصادرها "الإسرائيلية"– تؤكد أن جولة قادمة يتم تحضيرها لرئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو لزيارة مملكة البحرين، وقد يتم خلالها التوقيع على معاهدة صداقة وتبادل للاعتراف الرسمي والسفارات.

الزيارة المتوقعة ستكون تمهيدا لأمرٍ أكبر ولشرق أوسط آخر، وهي بداية البداية على حد ما نشره الكاتب والمحلل السياسي "الإسرائيلي" المُقرب من صنّاع القرار بدولة الاحتلال يوني بن مناحيم، وهو ما أكده نتنياهو نفسه حين تحدث –خلال جلسة للجنة الخارجية والأمن بـ "الكنيست الإسرائيلي"، يوم ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨– عما أسماه "مفاجآت إضافية في العلاقات مع بعض الدول العربية".

إذن؛ نحن الآن أمام اختراقات صهيونية حقيقية في الجسد العربي، وبقدر ما يبدو التطبيع –في حد ذاته– هدفاً من أهداف الإستراتيجية الصهيونية لتحقيق اندماجها في المنطقة والإقليم كدولة طبيعية وليست كدولة طارئة، وشطب الحق التاريخي العربي في فلسطين؛ فإن أهدافا إضافية تسعى دولة الاحتلال لتحقيقها من وراء عمليات التطبيع، باعتبارها عملية التطبيع ذاتها أداة من أدواتها في العمل، تتكامل مع أدوات العمل الأخرى العسكرية والدبلوماسية.

فالعمل العسكري –مهما كانت طاقاته وقدراته– يبقى عاجزاً عن تحقيق جزء هام من الأهداف الحيوية للحركة الصهيونية؛ فهو مثلاً عاجز عن تحقيق إدماج "إسرائيل" في المنطقة، وعاجز عن تلبية احتياجاتها المنظورة لمصادر المياه، كما أنه عاجز عن تلبية احتياجات النمو الاقتصادي، وهذا ما تتكفل به "الإستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع".

وفي هذا السياق، وفي مسار عمليات التطبيع الجارية، والترتيبات المُنسقة أميركياً مع بعض العواصم الإقليمية – وتحديداً مع السعودية– لتمرير ما بات يُعرف بـ"صفقة القرن"؛ تعمل دولة الاحتلال على إعادة تنشيط الحديث والأفكار المتداولة عن مشروع سكة الحديد، المُمتدة من ميناء حيفا في فلسطين المحتلة باتجاه المدن الكبرى في السعودية، وعموم القسم الآسيوي من العالم العربي وحتى العراق.

كما تأتِي تلك الأفكار في سياق محاولات "إسرائيل" تقديم ما يُمكن تقديمه كـ"رشى" للطرف الأردني، وبفوائد ودور جديد للأردن على مستوى الإقليم، لدفعه نحو الاستمرار في تأجير منطقتيْ الباقورة والغمر، ومقابل حيازتها على الفوائد الأعلى والأهم على المستوى الإستراتيجي.

فالطموح "الإسرائيلي" الساعي لإنشاء سكة حديد لقطارات سريعة تربط بين مناطق فلسطين المحتلة والسعودية، يهدف لبيع الأردن مواقف وإغرائه بأن المشروع إياه يأتي ليكون الأردن مركزا إقليميا للنقل البري، وسيتم ربطه – عبر نظام سكك حديد إقليمي– بـ"إسرائيل" والبحر الأبيض المتوسط وأوروبا في الغرب.

بينما سيتم ربط الأردن بالسعودية ودول الخليج والعراق في الجنوب الشرقي والشرق، والبحر الأحمر عبر العقبة وإيلات في الجنوب، وإنشاء طرق تجارية بديلة بين الشرق والغرب، وهي طرق قصيرة وسريعة ورخيصة وأكثر أمناً.

فضلاً عن تهميش دور كل من لبنان وسوريا كدولتين لعبور الشاحنات والبضائع والترانزيت القادم من أوروبا إلى الأردن وعموم دول الخليج وحتى العراق، عبر الموانئ السورية وميناء بيروت عبورا لأراضي البلدين.

ترتيبات بدور سعودي

إذن؛ دولة الاحتلال –وبالموافقة السعودية الأولية كما تُشير لذلك المصادر "الإسرائيلية"– تندفع في جموحها وطموحها باتجاه الحديث عن إقامة سكة حديد، تصل بين ميناء حيفا بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وبعض المدن الكبرى في السعودية، واستتباعاً نحو عموم دول المشرق العربي في مرحلة لاحقة، كجزء من الترتيبات الإقليمية التي سَتُدخِل "إسرائيل" من البوابات العريضة للعالم العربي.

وسيجري من خلال ذلك تمرير مشروع ما بات يُعرف بـ"صفقة القرن"، لينضم المشروع برمته للجهود الأميركية للوصل بين "إسرائيل" وما تسميه واشنطن "الدول المعتدلة" في المنطقة لمواجهة "التهديد الإيراني".

ويهدف المشروع أيضا لربط الشرق الأوسط بالعالم كله من خلال خط سكة الحديد، حيث يُتوقع أن تعمل واشنطن قريبا لحشد دعم إقليمي ودولي للمشروع، لأنه سيغير وجه الشرق الأوسط وفق المصادر الأميركية المختلفة، بينما ذكرت صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية أنَّ المشروع سيتم تنفيذه بشكلٍ مشترك: بأموالٍ سعودية وبخبراتٍ من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، وحتى من بعض الدول الآسيوية مثل الصين.

وكشفت القناة الثانية العبرية عن اتفاق نتنياهو ووزير المواصلات والاستخبارات يسرائيل كاتس على الشروع في تدشين خطة سكة حديدية تصل "إسرائيل" بالسعودية، سيكون خطا جديدا لمسار تجاري يصل حوض البحر الأبيض المتوسط بدول الخليج، وتحديداً بالسعودية قبل غيرها، انطلاقاً من ميناء حيفا على البحر الأبيض المتوسط.

ومن المقرر أن يمر الخط بمدينة جنين –الواقعة أقصى شمال الضفة الغربية– متجها إلى جسر الشيخ حسين في شمال غور الأردن، ليمر بالأردن ويتم مده باتجاه الجنوب ليصل إلى السعودية. ومن المتوقع أن يمتد بطول يقارب ١٥٩٠ كيلومتراً من حيفا إلى الرياض، ثم إلى الإمارات العربية المتحدة بطول ٩٧٠ كيلومتراً.

المشروع –الذي بات يرمز إليه "إسرائيلياً" بمسمى "مشروع قضبان السلام"– سيتم إنشاؤه بأموال مصدرها الرئيسي سعودي، إضافة إلى تمويل دولي.

وقد عرضت القناة الثانية في التلفزيون "الإسرائيلي" فيديو يظهر سير خط السكة الحديدية، أعده ديوان نتنياهو و"وزارة المواصلات الإسرائيلية"، حيث أشار الفيديو إلى أن الخط سيساهم في ربط أوروبا بالسعودية بالدرجة الأولى، ويقلص من الحاجة للعبور عبر قناة السويس ومضيق باب المندب.

ويُتوقع أن تبلغ قيمة التبادل التجاري عبر الخط الجديد حال إنجازه نحو ٢٥٠ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. وحسب الخطة؛ فإن الخط الجديد سيخدم العراق مستقبلاً.

وبعيداً عن أي فوائد مرجوّة من مشروع سكة الحديد هذه لصالح الأردن أو السعودية أو أي بلدٍ عربي آخر، ومهما كانت درجتها؛ فإن السير في هذا المشروع يعني قطع أشواط كبيرة على طريق تكريس التطبيع مع "إسرائيل"، ويُعزّز مكانة دولة الاحتلال كشريك إقليمي رئيسي في المنطقة، وكدولة طبيعية من دول الإقليم.

هذا عدا عن المُتغيرات التي سيُحدثها بالنسبة لواقع الأرض الفلسطينية، بما في ذلك الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومن تجاهل لمصالح الشعب الفلسطيني صاحب الأرض والهوية والجغرافيا، صاحب الماضي والحاضر والمستقبل.

فالحديث يجري هنا عن سكك حديد تتوزع وتتفرع على امتداد أرض فلسطين التاريخية في مناطق مختلفة، بما فيها الأرض المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى الأخص منها منطقة غور الأردن، قبل انطلاقها –عبر الأردن– نحو السعودية وعموم دول المشرق العربي، بينما أصحاب الأرض هم الغائبون عن كل هذا، والقضية الفلسطينية هي الغائب الأكبر، بل وستصبح عندها نسياً منسياً.

إلى بيروت دُرْ

جوزيف باحوط ـ مركز كارنيغي ـ ٢٠١٨/١٢/٣

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، خلال استقبال وفود المهنّئين بعيد الاستقلال في القصر الرئاسي في لبنان، انسحب رئيس الوزراء سعد الحريري فجأةً من صفوف متقبّلي التهاني قبل أن يعود بعد بضع دقائق. قيل إن السبب هو أنه أراد أن يشرب الماء. بيد أن الدافع الحقيقي هو أنه لاحظ وصول السفير السوري في لبنان، علي عبد الكريم علي، على رأس وفدٍ من السفارة، فانسحب لأنه لايريد مصافحته.

إنها السنة الثانية على التوالي التي يقوم فيها الحريري بخطوة مماثلة. غير أن السياق كان مختلفاً جدّاً هذا العام. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، كان الحريري رئيساً للوزراء على رأس حكومة "وحدة وطنية" تضطلع بمهامها بعدما تشكّلت على إثر انتخابات رئاسية توافقية أُجريَت قبل عام من ولادة الحكومة. وكان يستعد لقيادة كتلته البرلمانية الكبيرة لخوض الانتخابات التشريعية في أيار/مايو ٢٠١٨.

وكان الوضع في سورية مختلفاً أيضاً في العام ٢٠١٧. فنظام الرئيس بشار الأسد كان في وضع صعب آنذاك، إذ لم يكن قد استعاد سيطرته بعد على عدد كبير من المناطق الخاضعة للمعارضة. لكن ومنذ ذلك الوقت، فرض النظام سيطرته من جديد على عدد كبير من تلك المناطق، ماعدا محافظة إدلب والمناطق الخاضعة للسيطرة التركية كما الكردية السورية. ويتردّد الآن كلامٌ عن إعادة بناء الاقتصاد، إنما أيضاً شبكات النظام، في إطار عمليةٍ تتمحور حول إعادة كتابة بعض أحكام الدستور قبل إجراء انتخابات رئاسية في العام ٢٠٢١.

أما الحريري من جهته فهو أضعف بكثير مما كان عليه. فقد خسرت كتلته النيابية مقاعد في انتخابات أيار/مايو، ونجح العديد من خصومه السنّة الداعمين للنظام السوري في دخول الندوة البرلمانية. ويسعى الحريري جاهداً، منذ سبعة أشهر، لتشكيل حكومةٍ من خلال صيغةٍ تعكس المشهد السياسي الجديد، فيما تتيح له في الوقت نفسه الاحتفاظ بحد أدنى من النفوذ السياسي والحفاظ على ماتبقّى من هيبته. كذلك، يتزايد الحديث عن أن الحريري قد يُرغَم على التنحّي، مفسِحاً المجال أمام تكليف شخص آخر رئاسة الحكومة العتيدة.

أحد التفسيرات السطحية للمأزق أن ميزان القوى الداخلي الذي أنتجته الانتخابات ولّد وقائع لايمكن ترجمتها بسهولة إلى صيغة حكومية جديدة من شأنها أن تُرضي جميع الأفرقاء. بالفعل، كان على الحريري أن يعمل، طوال أشهر، على تخطّي سلسلة من العقبات السياسية عبر إجراء تعديلات في توزيع الحصص في حكومته، بهدف تلبية المطالب التي ترفعها إليه مختلف الأطراف. لكن فيما كانت حكومته توشك أن تُبصر النور، فرض حزب الله شرطاً تسبّب بتعثُّر العملية برمّتها، وأظهر أن المشكلة أعمق من مسألة الحصص.

فقد طالب أمين عام حزب الله، حسن نصرالله، في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، بتعيين وزير سنّي موالٍ لسورية في الحكومة، وبأن يكون هذا الوزير من حصّة الحريري الوزارية. وأكّد نصرالله أن هذا الشرط وُضِع منذ بداية المشاورات لتشكيل الحكومة الجديدة، وهو ما أقرّ به الحريري لاحقاً. بيد أن رئيس الوزراء المكلّف أضاف أنه أبلغ الرئيس عون رفضه لهذا المطلب لأنه بمثابة انتحار سياسي له.

غير أن ما لم يقله الحريري هو أن الشرط الذي وضعه حزب الله رجّع صداه النظام السوري، منذ البداية، وأضاف إليه. فقد ردّد السوريون على مسامع محاوريهم في بيروت أن الحريري لن يصبح رئيساً للوزراء إذا لم يلتزم بإعادة بناء "العلاقات المميّزة" التي كانت قائمة بين لبنان وسورية قبل العام ٢٠٠٥، والتي لحقت بها أضرار جسيمة بعد اغتيال والده رفيق الحريري في العام نفسه. وقد حامت شبهات قوية حول تورّط سورية في الجريمة.

خلف إصرار حزب الله على منح حقيبة في الحكومة لوزير سنّي موالٍ للأسد، وتعنُّت الحريري في رفضه هذا الشرط، ينبغي النظر إلى العوامل الإقليمية التي تتسبّب بتعقيد الأوضاع، مثلما هو الحال في السياسة اللبنانية في معظم الأحيان. فمنذ الانتخابات، تطوّرَ الوضع الإقليمي في اتجاهات دفعت أحياناً المعسكرات اللبنانية المتخاصمة إلى الرهان على شروط من شأنها تعزيز قدرتها على المساومة.

يُشار في هذا الصدد مثلاً إلى أن المجموعة الجديدة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران ولّدت لدى الكثيرين اعتقاداً بأن النظام في طهران قد يتعرّض لإضعاف شديد. وتزامنت هذه الإجراءات مع فرض مزيد من العقوبات على حزب الله. قد تكون هذه التطورات سبباً خلف ميل الحزب راهناً ربما إلى استخدام لبنان درعاً، بشرياً واقتصادياً على السواء، لتوجيه رسالة مفادها أنه إذا غرق هو، فسوف يغرق لبنان أيضاً. لكنها قد تكون مغامرة محفوفة بالمخاطر، لأنه في حال أُرغِم الحريري على الاعتذار عن تشكيل الحكومة، فقد يجد حزب الله نفسه محروماً من مخفِّف صدمات مناسب بينه وبين المجتمع الدولي. ونظراً إلى الضائقة الاقتصادية الشديدة التي يتخبّط فيها لبنان، من شأن أي تأخير في ولادة الحكومة أن يُسرِّع أيضاً حدوث انهيارٍ اقتصادي سوف تتحمّل القاعدة الاجتماعية للحزب تبعاته الأشد وطأة، مايُشرِّع الأبواب على مخاطر اندلاع ثورة اجتماعية في بلادٍ ظلّت، حتى تاريخه، بمنأى عن الانتفاضات العربية.

ثم هناك سورية. ففيما يلوح في الأفق احتمال تحقيق النظام انتصاراً في محافظة إدلب، وفيما تصرّ روسيا على إعادة تأهيل الرئيس السوري بشار الأسد من خلال عملية إعادة الإعمار، قد يكون لبنان أوّل البلدان التي سوف تُضطر إلى التأقلم مع هذا الواقع الجديد. كما أن رغبة الحريري المعلَنة في أن يحقق لبنان فائدة من عملية إعادة الإعمار في سورية تضع رئيس الوزراء المكلّف في موقف أشد هشاشة. لذلك اعتبر معلّقون ساخرون أنه حتى لو سعى الحريري إلى تجنُّب مصافحة وفد السفارة السورية في عيد الاستقلال، فقد يُضطرّ ذات يوم إلى تجرُّع كأس السم بمعانقة بشار الأسد نفسه – أقلّه إذا كان يريد العودة إلى السلطة وحُكم البلاد.

التسريبات وارتداداتها الأمريكية

حسن البراري . الشرق القطرية . ٢٠١٨/١٢/٤

يبدو أن السلاح الأخير بيد القوى الأمريكية التي تضغط على الرئيس دونالد ترامب لاتخاذ موقف يتماهى مع القيم الأمريكية بخصوص القيادة السعودية هو ما سربته وكالة الاستخبارات الأمريكية لصحيفة وول ستريت جورنال.

تفيد التسريبات أن ولي العهد السعودي أجرى اتصالات مكثفة مع سعود القحطاني قبيل وبعد تنفيذ جريمة اغتيال جمال خاشقجي وتقطيع أوصاله. وفي ذلك دلالة كبيرة على ضلوعه بالجريمة.

تبريرات الرئيس ترامب لتجاهل القضية برمتها هي واهية من وجهة نظر الرأي العام الأمريكي والصحافة وكبار أعضاء الكونغرس، فلا يكاد يمر يوم واحد دون حديث عن الجريمة ودون التأكيد على ضرورة قيام الولايات المتحدة بما يتناسب مع قيمها، فالمسألة بالنسبة لهم باتت أكبر بكثير من أن يتم التستر عليها بهذه الطريقة.

صحيح أن الولايات المتحدة تاريخيا قدمت مصالحها على أي قيمة أخرى، والتحالف التاريخي مع السعودية استمر لعقود طويلة بالرغم من اختلاف الثقافة السياسية للبلدين، لكن ربما ولأول مرة يحدث هذا الانقسام الداخلي في الولايات المتحدة إزاء العلاقة مع السعودية.

فبعد أن قلت أهمية النفط السعودي بالنسبة لأمريكا بدأنا نرصد انقسامات في الإدارة الأمريكية نفسها حول ما ينبغي القيام به مع السعودية بعد أن تعرضت الأخيرة لانكشاف كبير نتيجة لاغتيال خاشقجي.

حتى أصدقاء السعودية في الاعلام أمثال توماس فريدمان وديفيد اغناطيوس انقلبوا عليها، والأخير كتب مادة استقصائية مطولة قبل أيام يؤرخ فيها لتأسيس ما أسماها بفرقة النمور التي تعمل مع مكتب ولي العهد السعودية بهدف اخراس الخصوم واختطافهم وقتلهم إن لزم الأمر.

ويكشف ديفيد إغناطيوس عن صراع شديد بين اجنحة العائلة الحاكمة في الرياض وبخاصة بين محمد بن سلمان وأولاد الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

سبق لهؤلاء الكتّاب أن غضوا الطرف عن الكثير من ممارسات السعودية، لكن الطريقة البشعة التي تمت بها تصفية جمال خاشقجي والحرب في اليمن والتيقن أكثر من طبيعة شخصية ولي العهد السعودي هي أمور دفعت الكاتبين وغيرهما إلى إعادة النظر في الموقف من الدولة السعودية.

أخطر ما في الأمر أن الانطباع العام الذي يفيد بأن ولي العهد السعودي يتمتع ببنية ذهنية تتسم بالمقامرة آخذ في التجذر، وهذه وكالة الاستخبارات الأمريكية تصل إلى نتيجة أن العلاقة الاستراتيجية مع السعودية تتطلب أن يكون على رأس القيادة السعودية من يتمتع بالحكمة.

وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن الاستخلاص الأهم أمريكيا يتمحور حول عدم أهلية محمد بن سلمان لتولي السلطة بعد والده.

لذلك بتقديري ستستمر عزلة الرئيس ترامب الذي ما زال يعوّل على عامل الوقت والدعم الكبير الذي يتلقاه من لوبي إسرائيل، وما أن يتولى الديمقراطيون مجلس النواب بعد شهر ونيف حتى تبدأ التحقيقات.

وتوعد آدم شيف، رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي الجديد، بفتح تحقيقا سينعكس بشكل سلبي على الرئيس نفسه الذي يتهمه البعض بأن تأييده لمحمد بن سلمان إنما هو مدفوع بأجندات شخصية لا علاقة لها بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية.

وعليه، يبدو أن قلة من اركان الإدارة من يصدق تبريرات الرئيس ترامب في دفاعه المستميت عن محمد بن سلمان. فغالبية المراقبين في الولايات المتحدة يعتقدون أن ترامب لا يريد للحقيقة أن تنجلي حتى لا يجد نفسه محاصرا من كل صوب لاتخاذ موقف إزاء محمد بن سلمان.

بتقديري أن العائلة الحاكمة في السعودية تراقب المشهد الأمريكي عن كثب، وإذا ما تبين أن حليفهم الأساسي – ترامب – لن يقوى على الصمود أمام إصرار الكونغرس فقد تلجأ العائلة إلى خيارات أخرى من بينها إعادة ترتيب البيت السعودي وما يستلزمه ذلك من قص اجنحة ولي العهد الطامح والمندفع.

هل يمكن أن يتحول عداء الولايات المتحدة وإيران إلى صداقة

أليكس فاتانكا . فورين بوليسي . ٢٠١٨/١٢/١

لقد كانت كل من الولايات المتحدة وإيران على وشك إبرام معاهدة صداقة مع بعضهما البعض، حيث بات بإمكان حسن روحاني في الوقت الراهن المساعدة في إعادة الأمور إلى نصابها.

في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، احتفلت إيران بالذكرى التاسعة والثلاثين لاقتحام حوالي ٤٠٠ طالب إسلامي متشدد السفارة الأمريكية في طهران. وقد احتفلت الولايات المتحدة بدورها بهذا اليوم، إذ فرضت في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر، سلسلة جديدة من العقوبات على إيران، وصفتها إدارة الرئيس دونالد ترامب بأنها جزء من حملة ممارسة "أقصى درجات الضغط" لإعادة البلاد إلى طاولة المفاوضات.

من جهته، استجاب وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، سريعاً من خلال إرسال مقطع فيديو لترامب، قال فيه: "أنت تحلم". آنذاك، كان ظريف يدرك أن جهود ترامب في طهران ستفشل تماما، أسوة بالجهود التي قام بها الرؤساء الستة السابقين، والتي كانت سياستهم الرئيسية تجاه إيران بمثابة تبجّح. ومع ذلك، تعالت الأصوات التي كانت خافتة في طهران حول الحاجة إلى الخروج من المأزق والتحدث إلى ترامب.

وحتى إذا ما كان التفاوض مع ترامب مستحيلاً، مع العلم أن المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي قد أكد ذلك، لا تزال القيادة في طهران تعتقد أن التفاوض معه سيكون بمثابة فرصة لتمهيد الطريق للتفاوض مع خليفته. وفي هذا الصدد، قال الرئيس الإيراني حسن روحاني، إن أمريكا أكبر بكثير من ترامب. وفي الواقع، يعد روحاني على حق، بالتالي سيقع على عاتق القيادة الإيرانية الاعتراف بهذه الحقيقة والتوقف عن تشويه سمعة الولايات المتحدة. وإذا ما كان ذلك غير منطقي، فستحتاج طهران فقط إلى النظر إلى الوراء تحديدا إلى تاريخ إقامة الجمهورية الإسلامية سنة ١٩٧٩. ففي تلك الأيام الأولى، أصبحت مسألة العلاقات مع واشنطن، موضع خلاف.

لقد كانت هناك بعض السخرية في الطريقة التي رد بها ظريف على قرار فرض العقوبات على إيران. ففي الحقيقة، يتحمل المسؤولون الإيرانيون مسؤولية التبجح الذي تبديه واشنطن والخوف المبالغ فيه من إيران. ومع ذلك، منذ سنة ١٩٧٩، كانت العقيدة السياسية الإيرانية تبادل الولايات المتحدة نفس الخوف.

وتجدر الإشارة إلى أن شخصيات بارزة على غرار روحاني أو ظريف اللذان يملكان الجرأة الكافية للتشكيك في هذه العقيدة، يتعرضان للوم الشديد من قبل مسؤولين في النظام. ففي شهر أيلول/ سبتمبر، عندما كان روحاني موجودا في نيويورك لحضور الاجتماع العام للأمم المتحدة، حاولت حاشيته قدر المستطاع تجنب أي لقاء عرضي بين روحاني وترامب. وقد بدا جليا من خطاب روحاني في اجتماع الأمم المتحدة يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر، أنه كان ثابتاً على موقفه ألا وهو طمأنة منافسيه المتشددين في طهران بأنه لا ينوي التودد إلى رئيس أمريكي قدمت إدارته قائمة تضم ١٢ تنازلاً يجب على طهران التوقيع عليه قبل رفع العقوبات عنها.

لن يوافق خامنئي أبداً على تلك التنازلات طالما أنه يحيط نفسه بجنرالات الحرس الثوري الإيراني، الذين سيكون مصدر رزقهم على المحك إذا ما اختارت طهران اتباع أي نوع من المصالحة مع واشنطن. ومع ذلك، تدرك طهران، بلا شك، العواقب الوخيمة التي تتأتى من الدخول في علاقة عدائية مع الولايات المتحدة. وفي الواقع، كانت السنوات الأربعين الأخيرة مليئة بالأمثلة لإثبات هذه النقطة.

بالنظر إلى هذه الضغوطات، يبحث روحاني عن طرق لعدم مناقشة قضية الولايات المتحدة. وعوضا عن لوم الولايات المتحدة على سوء حالة العلاقات بين البلدين، أخبر روحاني ترامب ألا يُخدع بما يقوله الإسرائيليون والسعوديون والمعارضة الإيرانية في المنفى. وعموما، المعنى الضمني جليا للغاية؛ إذ تعدّ الأطراف الخارجية هي المسؤولة عن إفساد العلاقات بين طهران وواشنطن.

وعلى الرغم من أن الأمر يبدو بمثابة عملية انسحاب، وهو في الحقيقة كذلك، إلا أنه يعدّ أيضا نوعا من الانفتاح. في الواقع، إن روحاني وغيره من القادة الثوريين الإسلاميين من الجيل الأول، الذي كانوا مذنبين لأنهم صنعوا وحشا أمريكيا عن قصد، هم الأكثر قدرة على العثور على حل لفك هذه اللعنة.

وبحسب ما جاء في رواية روحاني، إذا كان ترامب بكل بساطة مذنبا بسبب سذاجته عندما يتعلق الأمر بإيران، فإن النظام في طهران يعتبر هو الآخر مذنبا بارتكاب ما هو أسوأ؛ كنشر خرافة تاريخية، منذ اليوم الأول، تفيد بأن الولايات المتحدة تعارض الجمهورية الإسلامية. وعندما يتحدث ظريف، الذي يزعم بأنه إسلامي معتدل، عن الأربعين سنة من العداء الأمريكي تجاه إيران، يبدو كما لو أن سياسات واشنطن تجاه الإسلاميين الإيرانيين جاءت من فراغ، منذ اللحظة التي أقيمت فيها الجمهورية. في المقابل، يعد الواقع مختلفا تماما.

منذ ظهور العلامات الأولى التي تدل على أن نظام الشاه كان على وشك الإطاحة به سنة ١٩٧٩، بحثت واشنطن عن طرق للعمل مع أولئك الذين من المتوقع أن يصبحوا حكام إيران الجدد. لقد كان هدفها الرئيسي هو حماية المصالح الأمريكية في منطقة حيوية خلال ذروة الحرب الباردة. وفي مرحلة ما بعد الثورة، جاء سايرس فانس، الذي كان في ذلك الوقت وزير الخارجية في الولايات المتحدة، للقاء آية الله روح الله الخميني باعتباره أفضل ضمان ضد الاستيلاء الشيوعي على السلطة في طهران.

كما عزز فانس إمكانية عقد تعاون وثيق بين النظام الجديد وواشنطن. وعلى الرغم من أن فانس لم يكن يجهل نظرة العالم نحو دائرة الخميني، إلا أنه كان يصدق الرسائل التي كانت تصله من نواب الخميني الرئيسيين. وتجدر الإشارة إلى أن مستشاري الخميني قد أخبروا الأمريكيين أن آية الله سيكون منفتحًا على الاستثمار الأمريكي، ولكنه سيعادي بشكل عام الغرب، وسيكون أكثر عدائية تجاه "الملحدين" و"السوفييت المعادين للدين".

في البداية، لم يظهر الموالون للخميني أي اهتمام فيما يتعلق بخوض مواجهة مفتوحة مع الولايات المتحدة. لكن في ١٥ شباط/فبراير سنة ١٩٧٩، عندما اقتحمت مجموعة من المسلحين اليساريين المتطرفين، السفارة الأمريكية، تمكنت فرقة الإنقاذ المسلحة، التي أرسلها الخميني من إنهاء ذلك الحصار. فقد أخبر أحد رجال ميليشيا الخميني، الدبلوماسيين الأمريكيين والضباط العسكريين المذعورين قائلا: "أنتم إخواننا، لا تقلقوا".

في هذا السياق، صرح السفير الأمريكي للصحفيين في نفس اليوم، قائلا: "لقد اتصلنا هاتفيا بجماعة الخميني الذي أتوا لإنقاذنا في آخر لحظة". والجدير بالذكر أن معظم أفراد الميليشيات قد تم ضمهم في وقت لاحق ضمن وحدة مسلحة جديدة، أطلق عليها اسم الحرس الثوري. وخلال الأشهر الموالية، أعاد رئيس الوزراء المعتدل مهدي بازركان التأكيد مراراً وتكراراً على أن طهران تنوي إقامة علاقات جيدة مع واشنطن. لكن عندما تعرض للهجوم من قبل اليساريين المتطرفين والمتشددين في معسكر الخميني نظرا لكونه متساهلا مع الأمريكيين الذي ينتمون للتيار اليساري المتطرف، دافع بازركان عن نفسه بالقول إن الخميني قد أجاز المحادثات مع الولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، طالب بازركان بصفة متكررة بإرساء تبادل تجاري وعسكري مع الولايات المتحدة، وقد طلب، في مناسبة واحدة على الأقل، معلومات استخبارية من واشنطن. وقد استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، التي تشمل اقتناء السلع الأمريكية، على الرغم من أن هذه العلاقات تراجعت للغاية مقارنة بما كانت عليه خلال عهد الشاه.

خلال شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٧٩، التقى آية الله محمد بهشتي ببوب أميس، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والعميل البارز في الشرق الأوسط، الذي عرض على الحكام الإسلاميين الجدد في إيران إبرام تعاون استخباراتي استراتيجي بين البلدين. آنذاك، لم تكن فكرة التعاون مع الجانب الأمريكي بالنسبة إلى الإسلاميين الإيرانيين، أمرا محظورا مثلما أصبح عليه الحال فيما بعد.

على هذا النحو، أمضى المحيطون بالخميني أغلب سنة ١٩٧٩ وهم يناقشون كيفية استفادتهم من الولايات المتحدة الأمريكية في الجهود المبذولة لعرقلة المنافسين المحليين على غرار القوى السياسية القومية اليسارية والعلمانية. ويمكن اعتبار هذا الأمر السبب الذي دفع بالحليف الرئيسي للخميني والنائب المستقبلي للمرشد الأعلى، آية الله حسين علي منتظري، للقاء مسؤولين أمريكيين قبل أسبوع واحد من اقتحام السفارة الأمريكية الذي وقع خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد كشفت مراسلات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أنه خلال الاجتماع، أعرب منتظري عن "إعجابه الكبير بالرئيس كارتر" وأمله في توسيع العلاقات بين البلدين.

في المقابل، يبدو أن جميع المساعي الحميدة والنوايا الحسنة قد تبددت بعد مرور أسبوع، حيث عاد أفراد الميليشيات الموالية إلى الخميني إلى سفارة الولايات المتحدة بعدما انضموا حينها إلى المقاتلين. ولم يكن لهذا الهجوم علاقة كبيرة "بالعقيدة"، إذا ما اعتبرنا أن وجود الولايات المتحدة في طهران كان يعتبر بمثابة لعنة من الناحية العقائدية. كما يعتبر أمرا غير منطقيا أن ينتظر الإسلاميون حوالي ١٠ أشهر بعد مغادرة الشاه إيران لتفجير غضبهم واستهداف السفارة الأمريكية. وبعيدا عن الجانب الأيديولوجي، كان التنافس المتنامي على السلطة في طهران السبب الذي مهد الطريق لهذا الحدث.

لقد كُتبت الكثير من المقالات حول إمكانية علم الخميني المسبق بخطة الاستيلاء على السفارة. وعلى الرغم من أنه من المحتمل للغاية أنه لم يكن على علم بذلك، إلا أنه مما لا يدع مجالا للشك، بارك استمرار أزمة الرهائن

حتى عندما تراكمت الأدلة التي تفيد أن هذا الحادث سيكلف إيران كثيرا على جميع الأصعدة. وبالنسبة إليه، كان تعزيز سيطرته على السلطة داخل الدولة يعتبر الأكثر أهمية، كما كانت للأزمة مع واشنطن مزايا واضحة.

خلال تلك الفترة، برزت ثلاث فوائد للأزمة التي عاشتها إيران مع واشنطن. أولا، أدت أزمة الرهائن إلى استقالة وتهميش الإسلاميين "الليبراليين" الذين كانوا يحيطون برئيس الحكومة بازركان حينها وكانوا أكثر ولاء له من المرشد الأعلى. ثانيا، وضعت عملية الاستيلاء على السفارة الولايات المتحدة في موقف دفاعي ما أجبرها على اعتبار الخميني خليفة حقيقيا للشاه. ثالثا، دعم معظم الشباب المنتمين لليسار المتطرف في البداية عملية الاستيلاء على السفارة، ما سمح للخميني بانتزاع الدعم الذي كانت تتمتع به الفصائل الثورية المتناحرة.

عندما يتطرق المؤرخون إلى مسألة تطور الجمهورية الإسلامية منذ سنة ١٩٧٩، يميلون إلى شرح مواقفهم من خلال الأيديولوجية الدينية. ولا شك أن العقيدة قد ساهمت في تشكيل الكثير من سلوكيات هذا النظام، إلا أنها لم تكن المسؤولة عن تشكله. فضلا عن ذلك، توجد طريقة أخرى لفهم مواقف النظام الإيراني والتي تتمثل في التطرق إلى مسألة التنافس بين كبار قادة النظام، ما يعني أن حماية المصالح الضيقة لأهم الفصائل داخل النظام الإيراني غالبا ما تأتي على حساب المصلحة الوطنية. وتعتبر حادثة الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران أبرز مثال على هذه المأساة الإيرانية.

بالنسبة إلى الرئيس روحاني، الذي انتُخب مرتين ووعد بكسر عزلة إيران الدولية، يعد البحث عن طرق لإنهاء هوس الجمهورية الإسلامية بالولايات المتحدة أمرا منطقيا على العديد من الأصعدة، علما وأن المواطنين الإيرانيين يؤيدون بشكل عام فكرة تطبيع العلاقات مع واشنطن. من جهة أخرى، يقبل المواطن الإيراني البسيط بفكرة أن إيران لن تكون قادرة أبدا على امتلاك سياسة خارجية تقليدية حتى تجد سبلا للتواصل مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، يشكل ميل طهران لإلقاء اللوم فيما يتعلق بمشاكل الشرق الأوسط على الولايات المتحدة، بداية من الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات إلى الصراع اليمني الذي يعصف بالمنطقة في الوقت الراهن، عقبة حقيقية أمام الحوار المحتمل.

من المؤكد أن سياسة ترامب القائمة على الحصول إما على "كل شيء أو على لا شيء" فيما يتعلق بالمحادثات، تجعل من عملية التفاوض معه مهمة صعبة حتى بالنسبة لحكومة روحاني. في المقابل، لا يزال الرئيس الإيراني يدرك أنه في حاجة إلى البدء بالتعامل مع الولايات المتحدة كأكبر قوة على الصعيد العالمي، ودولة اختارت طهران دون قصد أن تخوض معركة معها خلال سنة ١٩٧٩، على الرغم من أنه لم تكن هناك حاجة للقيام بذلك. وفي الواقع، لا يزال أولئك الذين يفضلون فتح صفحة جديدة فيما يتعلق بمسألة إنشاء العلاقات مع الولايات المتحدة، يواجهون منافسين يعتبرون أن التخلي عن العداء تجاه واشنطن لن يؤدي سوى إلى إضعاف إيران.

لا يعد هذا الأمر بجديد، ولكن الضغط غير المسبوق الذي تطرحه إدارة ترامب على إيران أجبر القيادة الجماعية في طهران، بمختلف فصائلها ومصالحها المتباينة، على التفكير بجدية في موقفها تجاه الولايات المتحدة أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، يبدو من الواضح أنه لا يوجد بديل جيد للمحادثات مع واشنطن. وقد تلاشت

أحلام طهران في حصولها على دعم كل من الصين أو روسيا أو حتى أوروبا من أجل إنقاذها. وعموما، أصبحت كل من الصين وروسيا تستفيدان للغاية من توتّر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة. وعموما، لا يمكن لأوروبا أن تلعب دور المدافع عن طهران.

خلال هذه المرحلة، من المرجح أن أيّا من الفصائل في طهران لن تنجح في القيام بمحادثات مع واشنطن على انفراد. ومع ذلك، لا يتعلق أمل المواطن الإيراني، بمحو عقود من العداء تجاه الولايات المتحدة بين عشية وضحاها. لكن، يأمل الشعب الإيراني في أن تعتمد بلاده، في أقرب وقت ممكن، سياسة "التحليل الذاتي"، التي طال تأجيلها، خاصة إذا كانت البلاد تتصارع مع بعض الحقائق التاريخية التي تتعلق بسبب وجود هذه العلاقة المتوترة بين إيران والولايات المتحدة في المقام الأول.

ماذا عاد الجدل حول الأنشطة الصاروخية الإيرانية؟

د. محمد عباس ناجى ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ ٢٠١٨/١٢/٣
(رئيس تحرير مجلة "قضايا إقليمية" ـ خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)

في الأول من ديسمبر الجاري (٢٠١٨)، تعمد وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الإعلان عن إجراء إيران تجربة إطلاق صاروخ باليستي متوسط المدى، في خطوة اعتبر أنها تمثل انتهاكًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي صدر بعد الوصول للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥، على نحو دفع إيران إلى تأكيد أن برنامجها الصاروخي دفاعي بحت دون أن تنفي أو تؤكد صحة تصريحات بومبيو.

المعنى الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكتف بمتابعة نتائج الضغوط التي تفرضها عقوباتها ضد إيران، خاصة فيما يتعلق بقدرة الأخيرة على احتواء الأزمة الاقتصادية ومواصلة دعمها لحلفائها الإقليميين. إذ – على الأرجح– سوف تتجه الولايات المتحدة إلى شن حملة دبلوماسية جديدة الهدف منها هو تبرير إجراءاتها العقابية ضد إيران، والتي لم تلق تأييدًا ملحوظًا من جانب بعض القوى الإقليمية والدولية المعنية بالاتفاق النووي، وربما تصعيد حدة الضغوط الحالية من أجل دفع طهران إلى القبول بالمطالب الأمريكية الخاصة بإجراء مفاوضات جديدة للوصول إلى اتفاق أكثر شمولا، يعالج نقاط ضعف الاتفاق الحالي –وفقًا لوجهة النظر الأمريكية– خلال في المرحلة القادمة.

أهداف سياسية

حرص واشنطن على منح أولوية للنشاط الصاروخي الإيراني في المرحلة الحالية يهدف إلى إضفاء وجاهة وأهمية خاصة على السياسة التي تتبناها تجاه إيران بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بتجاربها الصاروخية، وبرنامجها النووي، ودورها الإقليمي. إذ ترى واشنطن أن نجاح استراتيجيتها الحالية تجاه إيران، والهادفة إلى "تصفير" الصادرات النفطية الإيرانية، بعد انتهاء مهلة الأشهر الست التي منحتها لثماني دول مستوردة للنفط الإيراني، ووقف العمل بالاتفاق النووي الحالي مع العمل على استبداله باتفاق آخر يستوعب التحفظات الأمريكية العديدة على الاتفاق القائم، لن يتحقق إلا في حالة تمكنها من استقطاب دعم العدد الأكبر من القوى الدولية والإقليمية المعنية بهذا الاتفاق وبالعلاقات مع إيران.

ويكتسب هذا المتغير اهتماما خاصا من جانب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، خاصة بعد أن أبدت بعض تلك القوى مواقف متحفظة إزاء الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي أو العقوبات الأمريكية الجديدة، على نحو دفعه بهذه القوى إلى انتقاد هذه الإجراءات وتأكيد عدم وقف علاقاتها التجارية مع إيران أو الالتزام بتلك العقوبات.

وهنا، فإن واشنطن تسعى عبر الإعلان عن التجربة الصاروخية الإيرانية الجديدة إلى تأكيد أن إيران لا تلتزم بالاتفاق النووي الذي يطالبها بالتوقف عن إجراء أنشطة خاصة بالبرنامج الصاروخي، وأنها طرف لا يمكن الرهان على تنفيذ تعهداته الدولية.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية اختارت التوقيت الحالي تحديدًا، لإدراكها أن ثمة توتر قد يتصاعد خلال المرحلة القادمة بين إيران وبعض القوى الدولية، لاسيما الدول الأوروبية، بسبب تورط إيران في بعض العمليات الإرهابية التي تستهدف عددا من أقطاب المعارضة الإيرانية التي تتواجد داخل تلك الدول، على غرار ما حدث في فرنسا والدانمارك في الشهور الأخيرة.

بعبارة أخرى، فإن واشنطن تسعى عبر تلك الخطوة إلى إقناع الدول الأوروبية بأن الاتفاق النووي، وما تبعه من رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة على إيران (قبل الوصول للاتفاق النووي)، لم يساهما في تعزيز الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط أو تغيير سلوك إيران الذي فاقم من الأزمات الإقليمية المختلفة وعرقل جهود تسويتها، لاسيما في كل من سوريا ولبنان واليمن والعراق. بل إن رفع تلك العقوبات أسهم في تمكين طهران من الحصول على مزيد من العوائد المالية التي استخدمتها –حسب الاتهامات الأمريكية– في تطوير البرنامج الصاروخي ودعم حلفائها الإقليميين.

تشدد مستمر

اللافت في هذا السياق أن رد فعل إيران إزاء تلك التصريحات لم يتضمن نفيا أو تأكيدا لها، بل ركز على أن أى نشاط لإيران في هذا السياق له طابع دفاعي بحت، باعتبار أن الصواريخ الباليستية، في رؤية طهران، ذات أغراض دفاعية وليس مخططا لها أن تحمل رؤوسا نووية. بمعنى آخر، فإن إيران ترى أن تجاربها الصاروخية الحالية لا تدخل في نطاق الأنشطة المحظورة التي يحددها قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١، باعتبار أن النوعية التي تمتلكها وتقوم بتطويرها مختلفة عن تلك التي حددها القرار.

وربما يطرح ذلك دلالة مهمة، تتمثل في أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ لم يعالج بشكل واضح وصارم مجمل الخلافات التي كانت عالقة بين إيران ومجموعة "٥+١" وقت الإعلان عن الوصول للاتفاق النووي. بعبارة أخرى، فإن القرار لم يكن محددا بما يكفي لإزالة أى تباين في المواقف قد يحدث في مرحلة التطبيق.

وتستند إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى هذه النقطة تحديدا لتبرير انسحابها من الاتفاق النووي وفرض عقوبات جديدة على إيران، باعتبار أن الاتفاق لم يمنعها من مواصلة أنشطتها النووية والصاروخية والإقليمية.

تصعيد محتمل

على هذا النحو، يمكن القول إن التصعيد المتبادل سوف يكون الخيار المرجح بالنسبة لواشنطن وطهران خلال المرحلة المقبلة. فقد باتت واشنطن أكثر إدراكا أن العقوبات وحدها ربما لن تدفع إيران إلى إجراء تغيير في سياستها باتجاه القبول بالانخراط في مفاوضات جديدة، خاصة أن إيران لديها خبرات سابقة في الالتفاف على العقوبات عبر استخدام أدوات غير تقليدية مثل تأسيس شركات وهمية وتوسيع نطاق الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في بيع النفط، إلى جانب ممارسة أنشطة التهريب وغيرها.

هنا، يمكن التأكيد أن البرنامج الصاروخي والدور الذي تقوم به إيران داخل دول الأزمات سوف يحظى بمزيد من الاهتمام من جانب الإدارة الأمريكية الحالية، وذلك بهدف تقليص هامش الخيارات المتاحة أمام إيران للتعامل مع الضغوط الحالية.

من جانبها، فإن إيران قد ترد على تلك الضغوط عبر تصعيد وجودها في دول الأزمات، ومواصلة الأنشطة الخاصة ببرنامجها الصاروخي، مع التلويح في الوقت ذاته بأن أهدافا أمريكية عديدة باتت في مرمى نيران تلك الصواريخ، في إشارة إلى أنها لم تعد تستبعد نشوب مواجهة عسكرية مع واشنطن رغم أنها لا تفضلها.

اعتبارات متداخلة وملفات متشابكة كلها تشير في النهاية إلى أن منطقة الشرق الأوسط قد تشهد خلال المرحلة القادمة صراعا مفتوحا بين واشنطن وطهران سوف تفرض نتائجه تداعيات مباشرة على توازناتها الاستراتيجية والتفاعلات بين قواها الرئيسية.